

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

السياسة الاقتصادية للجزائر

1962-1978م

عرض وتقييم

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

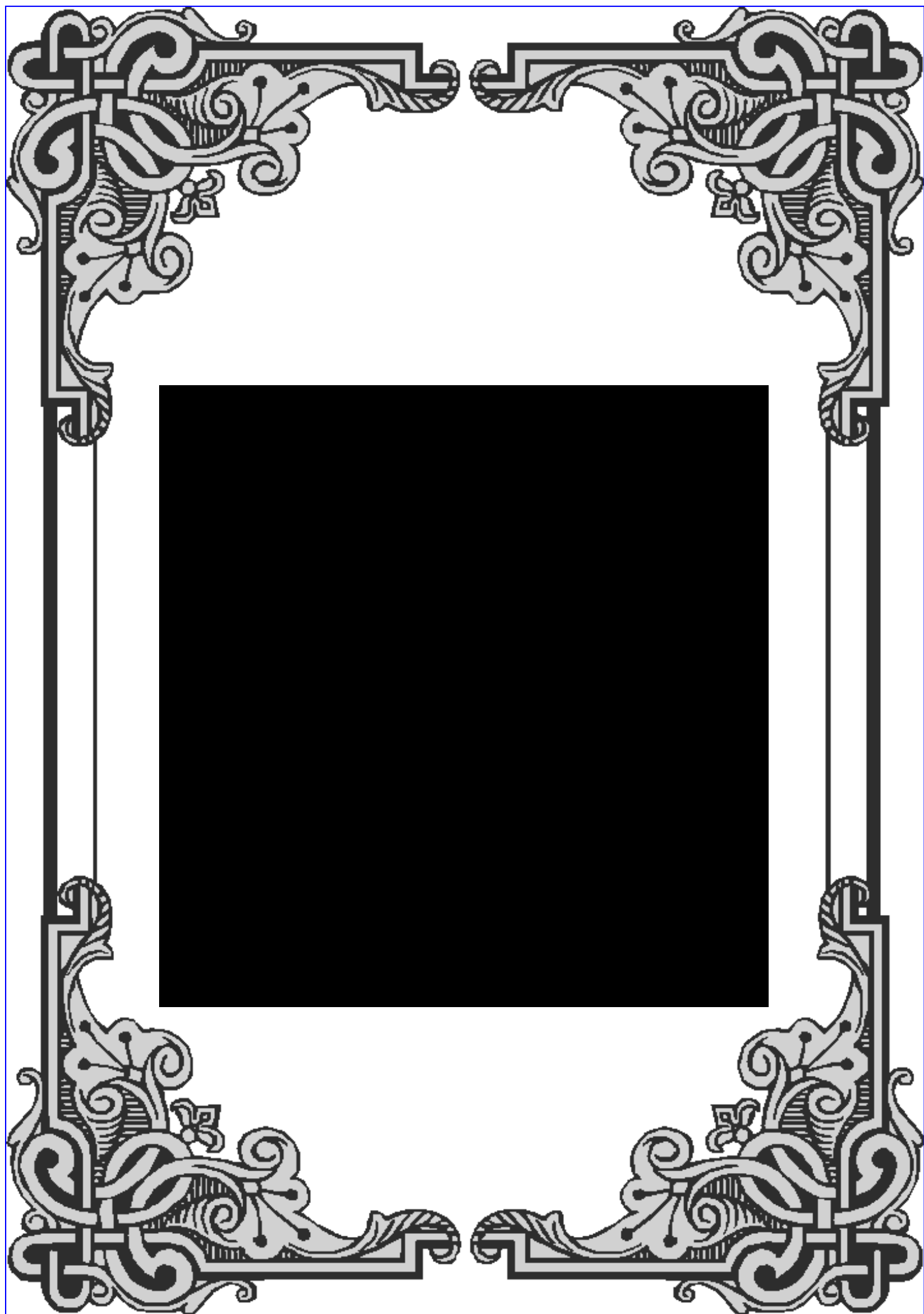
إعداد الطالب(ة):

حكيمه حموش

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
محمد السعيد قاصري	أستاذ محاضر أ-	رئيسا
مصطفى عبيد	أستاذ محاضر ب-	مشرفا
يمينة بن رحال	أستاذ مساعد أ-	مناقشا

السنة الجامعية: 1436هـ / 1437هـ - الموافق لـ 2015م / 2016م



شكر و عرفان

الحمد لله الذي وفقني وقدرني على إتمام هذه المذكرة وذلك بفضل النصح والإرشادات التي قدمها إلي الدكتور مصطفى عبيد الذي أتقدم إليه بأسمى عبارات الشكر والتقدير والذي لم يبخل علي بنصائحه القيمة والتي كانت عوناً لي في إنجاز هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر إلى كافة أساتذة قسم التاريخ بجامعة ملهد بوضياف - المسيلة - الذين سهلوا لنا مهمة البحث ولم يبخلوا علي بملاحظاتهم ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية الذين وجهوني وساعدوني كثيراً.

مكتبة

إهداء

« وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا » سورة الإسراء الآية

23

أهدي عملي إلى الوالدين العزيزين اللذين تعبوا من أجل تربيته
وتعليمي حفظهما الله.

وإلى إخوتي وأخواتي وزوجي وجميع أهلي الذين ساندوني في إنجاز
هذه المذكرة

إلى الرجال الذين صنعوا التاريخ ولقنوا العدو أحسن درس في
البطولة

إلى كل من جاهد في سبيل الوطن

إلى كل أساتذتي والأصدقاء خصوصا طلبة الماستر تخصص تاريخ
الجزائر الحديث والمعاصر

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

مقدمة

مقدمة:

عانت الجزائر من الإضطهاد والإستعمار الفرنسي مدة 132 سنة، فتحمل الشعب الجزائري كل مظاهر الجهل والمرض والتخلف، وقاوم السياسة الإستعمارية التي عملت على تدمير مختلف المجالات، و لذا ومع تحقيق الاستقلال في 5 جويلية 1962 وجدت الجزائر صعوبة في إعادة إحياء إقتصادها والنهوض به، وتوجب على الرؤساء الذين تولوا مقاليد الحكم أن يحددوا منهج يسيرون عليه لإعادة بناء البلاد التي كانت تشهد وضعاً مزرياً، و لذا حاول أول رئيس للجزائر بعد الاستقلال السيد أحمد بن بلة رحمه الله تعالى النهوض بالبلاد في مختلف المجالات بالرغم من صعوبة فترة حكمه 1962-1965 وتولى بعده الرئيس هواري بومدين رحمه الله تعالى في 19 جوان 1965 الذي إمتد حكمه إلى غاية ديسمبر 1978 فركزا على بناء اقتصاد البلاد في ظل النظام الإشتراكي وتحقيق مطامح الشعب والقضاء على كل مظاهر الفقر والجهل.

أسباب اختيار الموضوع:

إن من دوافع إختيار موضوع "السياسة الاقتصادية للجزائر 1962-1978 عرض وتقييم" نذكر:

- معرفة وحب الإطلاع على اقتصاد الجزائر بعد الاستقلال في عهد كل من الرئيسين أحمد بن بلة وهواري بومدين، خاصة في ظل قلة الدراسات التي عالجت هذه الجوانب لفترة ما بعد الاستقلال في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر على الأقل بجامعةتنا.
- الرغبة في معرفة الأوضاع السائدة بعد الاستقلال وأهم الإجراءات التي إتخذها كل من أحمد بن بلة وهواري بومدين لتطوير البلاد.

إشكالية البحث:

تقوم إشكالية البحث على معرفة اقتصاد الجزائر في كل من عهد أحمد بن بلة وهواري بومدين ،فإلى أي مدى وفق الرئيسان أحمد بن بلة وهواري بومدين في تنمية الجزائر وبناء اقتصادها في ظل النظام الاشتراكي؟

و من أجل الوصول إلى الإجابة وضعنا عدة تساؤلات نذكرها كما يلي:

- كيف كانت الأوضاع الاقتصادية للجزائر غداة الاستقلال؟
- من هو أحمد بن بلة؟ وكيف كان نظامه الاقتصادي لبناء اقتصاد البلاد؟ وما مظاهرها؟
- من هو هواري بومدين؟ وفيما كانت تتمثل خطته لتنمية اقتصاد البلاد؟
- ما هي الإنجازات التي قام بها هواري بومدين؟ و إلى أي مدى حققت آماله و أهدافه؟

خطة البحث:

تم تقسيم الموضوع إلى مقدمة، ومدخل وفصلين وخاتمة وقائمة المصادر والمراجع وقائمة ملاحق وفهرس محتويات، و قد كان بودي تقسيم العمل إلى أكثر من فصلين لكن طبيعته فرضت علي فصلين وفق الخطة التالية:

مدخل: تطرقنا فيه لأهم المشاكل التي عانى منها الشعب الجزائري غداة الاستقلال كما ألقينا فيه نظرة عن مؤتمر طرابلس 1962.

الفصل الأول: تناولنا فيه النظام الإقتصادي في عهد الرئيس أحمد بن بلة 1962-1965 ثم عرضنا تحته **تمهيد** : أدرجنا فيه تعريف أحمد بن بلة والنظام الإشتراكي واحتوى هذا الفصل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : القطاع الزراعي تناولنا فيه أهم إنجازات أحمد بن بلة في الميدان الزراعي.

المبحث الثاني : مميزات القطاع الصناعي في عهد أحمد بن بلة و جهد هذا الأخير في تطويره.

المبحث الثالث: السياسة المالية والتجارية للرئيس أحمد بن بلة هذا لفترة حكمه.

أما الفصل الثاني: تناولنا فيه إستراتيجية هواري بومدين في بناء اقتصاد الجزائر 1965-1978 وأدرجنا تحته تمهيد: لتعريف بومدين والإشتركية والتخطيط الإشتراكي عنده وتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عالجنا فيه الثورة الزراعية وإستعملنا فيها مضمون الثورة الزراعية وأهم أهدافها ونتائجها.

المبحث الثاني: الثورة الصناعية وتضمنت المخططات الصناعية الاقتصادية الكبرى ونتائجها.

المبحث الثالث: السياسة المالية والتجارية.

المناهج المتبعة في دراستنا للموضوع:

- منهج تاريخي وصفي: سرد أحداث تاريخية ووصف اقتصاد الجزائر بعد الإستقلال.
- المنهج الإحصائي: وظفناه للحصول على إحصائيات فيما يخص الزراعة والصناعة بالجزائر، خاصة في عهد الرئيس هواري بومدين.
- والمنهج الإستنتاجي: بالإلمام بكل المعلومات، والتوصل إلى نتائج حول الموضوع في الفترتين الأولى والثانية.

أهم المصادر والمراجع:

إعتمدنا في كتابة موضوعنا على مجموعة من المصادر والمراجع:

- 1- **المصادر:** "مذكرات أحمد بن بلة" الذي أفادني في التعرف على شخصية أحمد بن بلة وأهم إنجازاته في المجال الزراعي، أحمد توفي المدني "هذه هي الجزائر" أفادني في وضع الجزائر في العهد الاستعماري تمثل في إحصاءات و"بنجامين ستورا" تاريخ الجزائر بعد الاستقلال أفادني في كلا الفصلين .
- "خطب الرئيس بومدين" بالعربية ج2و ج4 و ج5 و ج7 الصادرة عن وزارة الإعلام و الثقافة أما بالفرنسية ج 5 و 7 ،و الميثاق الوطني 1976 الذي هو من وثائق جبهة التحرير الوطني.

ومحي الدين عميمور أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى و قد كان مستشارا إعلاميا للرئيس هواري بومدين، و لطفي الخولي في كتابه عن الثورة وفي الثورة بالثورة عبارة عن حوار مع الرئيس هواري بومدين وغيرها.

المراجع: - هواري بومدين الرجل اللغز لرشيد مصالي

- رابح لونيبي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ
- هواري بومدين رجل القيادة الجماعية لعهد العيد مطمر
- عبد العالي دبله، الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسة.
- بالإضافة إلى الدوريات مجلة الجيش، الأصالة، المجاهد، مجلة 1 نوفمبر، ومجلة العلوم الإنسانية.

صعوبات الموضوع: من الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز الموضوع:

- صعوبة الحصول على المصادر والمراجع خاصة المتعلقة بالفصل الأول بالإضافة إلى قصر مدة حكم الرئيس أحمد بن بلة.
- كثرة المادة العلمية في الفصل الثاني وهو ما أدى إلى عدم التحكم فيها خاصة في ظل تشعبها.
- كانت فترة الدراسة لموضوعنا فترة طويلة 1962-1978 لكن عدد صفحات المذكرة كان محدودا و رغم ذلك فقد حاولنا الإلمام بالمادة العلمية والاستفادة منها وندعو الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في دراستنا هذه.
- وفي الأخير نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور مصطفى عبيد الذي تابع العمل كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة التاريخ الذين لم يبخلوا علينا وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

مخلى

- عقد المجلس الوطني للثورة في دورته السادسة في طرابلس 27 ماي 7 جوان 1962
- تناول إستراتيجية التنمية في الجزائر في الميدان الإقتصادي حيث جاء فيه:
- تبني الإشتراكية أسلوبا للنهوض بإقتصاد البلاد وتنميتها.
 - تحقيق الثورة الزراعية بإعادة توزيع جيد لوسائل الإنتاج وإعادة توزيع الأراضي.
 - إقامة صناعات أساسية شاملة وذلك لإقامة قطاع إنتاجي يستجيب لإحتياجات القطاع الزراعي.
 - تأميم الصناعة والتجارة الخارجية والنقل والخدمات.
 - إقامة علاقات إقتصادية مع الدول الخارجية تكون في إطار متوازن. (1)
 - أن يتبنى الفلاحون والعمال الثورة الديمقراطية الشعبية على حساب الإقطاعية والبورجوازية الجزائريتين حيث ركزت هذه الثورة الديمقراطية الشعبية على الثورة الزراعية بتوزيع الأراضي مجانا وتأميم المصارف والتجارة الخارجية وتوسيع شبكة الغاز حتى تكون البلاد قادرة على تسيير شؤونها بنفسها. (2)
- باعتبار أن برنامج طرابلس شرح أسبابه الموضوعية تحت هذا الشعار "ممارسة الثورة الديمقراطية الشعبية" على هذا النحو: "إن طموح شعبنا إلى التطور الإقتصادي ورفع مستوى معيشته طموح عميق راسخ في كل مكان وفي البلدان الحديثة الاستقلال لا يسمح بالتوجه نحو الأخذ بأساليب الاقتصاد الحر التقليدي الرأسمالي الذي يدعم التبعية..." (3)

(1) - رابح لونيبي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 - 1989، ج2، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص ص 52، 53.

(2) - بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962 - 1988، تر: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012، ص ص 14، 15.

(3) - عبد الكريم بوصفصاف وآخرون، مشروع المجتمع في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، ج2، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة قسنطينة، 2008، ص ص 21، 22.

- ففي إتفاقيات إيفيان المنعقدة في 18 مارس 1962 إعترفت فرنسا بسيادة الجزائر ووحدة ترابها ومقابل الاستقلال أن يكون هناك تعاون بين الجزائر وفرنسا وتبقى قيود التبعية في كل من الميدان الإقتصادي والثقافي وتمثل قيود التبعية فيما يلي:

- إرتباط النقد الجزائري بالنقد الفرنسي.

- ربط التجارة الخارجية للجزائر وحرية دخول و خروج رؤوس الأموال من وإلى الجزائر. (1)

حيث عانت الجزائر غداة الاستقلال من مشاكل معقدة ورهيبية خاصة على إثر الخسائر المادية والبشرية التي كانت قبل 1962، فكلا من إتفاقيات إيفيان ومشروع قسنطينة يهدف إلى إبقاء تبعية الاقتصاد الجزائري بالإقتصاد الفرنسي، فمشروع قسنطينة 1958 الذي أعلن عنه ديغول (2) كان يهدف إلى الإنماء الإقتصادي وخلق 400 ألف فرصة عمل قصد فصل الجزائريين عن الثورة واتخذ في ذلك سياسة مغرية من مساعدات مالية وتخفيضات جبائية وفتح الأسواق الفرنسية... من أجل تقوية تبعية الجزائر الاقتصادية وللحفاظ على المصالح الاقتصادية الإستراتيجية الفرنسية في الجزائر (3)، كما عمل على فصل الصحراء عن الجزائر من أجل ثرواتها الباطنية (البتروال والغاز). (4)

- فتم تدمير الكثير من المؤسسات الإقتصادية.

- هلاك 4 ملايين رأس من الماشية وكذلك بالنسبة للثروة الحيوانية من الأبقار.

- تلف كثير من الغابات.

- تخريب الأوربيين لكثير من التجهيزات.

(1)- لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع يومدين، التجمع الجزائري اليومي الإسلامي، الجزائر، د.ت، ص ص 16، 17.

(2) ديغول: رجل دولة فرنسي من أبرز رجالات فرنسا في القرن 20 ولد في مدينة ليل بالشمال الفرنسي 1890، و في سنة 1908 اتجه للعمل في الجيش والتحق بمدرسة سان سير، إنضم ديغول الى الحلفاء إلى أن تم النصر على النازية، إستجد به الفرنسيون لإنقاذ الوضع في الجزائر وأعطى فرنسا الدستور الذي أسس الجمهورية الخامسة، وأصبح أول رئيس لها توفي 9 نوفمبر 1970، (ينظر: عبد القادر خليفي، سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته، ص ص 219، 220).

(3)- عبد الحميد براهيم، في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958 - 1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، لبنان، 2001، ص ص 70 ، 71.

(4)- نفسه ، ص ص 93، 94.

- كما كانت القاعدة الصناعية ضعيفة و معتمدة على الصناعة الإستخراجية وتحويل المحاصيل الزراعية.⁽¹⁾

إضافة إلى الجزائر تعد على الأقل مليوني بطل وأكثر من 2.5 مليون شخص بدون موارد للرزق وتراجع النشاط الإقتصادي بشكل كبير فكانت نسبة التراجع في مجال قطاع البناء والأشغال العمومية تقدر بـ 55% في فترة 1962 - 1963.⁽²⁾

فأحمد بن بلة شرح الوضع الإقتصادي غداة الاستقلال بأنه وضعاً مزمياً، وكانت ميزانية الجزائر آنذاك 6 ملايين سنتيم و هو رقم لا يكفي حتى أن يأكل الناس 5 أيام.⁽³⁾

(1) - رابح لونيبي وآخرون، المرجع السابق، ص 54، 55.

(2) - عبد الكريم بوصفصاف وآخرون، المرجع السابق، ص 227.

(3) - أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بيللا.. يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، دار ابن حزم للطباعة والنشر و التوزيع، بيروت، 2007، ص 228 .

الفصل الأول

النظام الإقتصادي في عهد الرئيس أحمد بن بلة
1965-1962

تمهيد.

الرئيس أحمد بن بلة والنظام الاشتراكي في عهده

المبحث الأول: القطاع الزراعي.

المبحث الثاني: القطاع الصناعي.

المبحث الثالث: السياسة المالية والتجارية.

تمهيد:

الرئيس أحمد بن بلة والنظام الإشتراكي في عهده:

ولد أحمد بن بلة في بلدة مارينا القريبة من الحدود المغربية 1916، تلقى تعليمه الأول في مدارس تلمسان الغنية بتراتها وتقاليدها العربية وبعد بلوغه سن الخامسة عشر من عمره انخرط مع عدد من رفاقه في حزب الشعب الجزائري الذي كان يقوده مصالي الحاج كما قاد مع تسعة من رفاقه تيار النشاطيين داخل حزب الشعب وشكلوا اللجنة الثورية للوحدة والعمل. (1)

لم يتلق بن بلة تعليما عميقا ورغم ذلك كان من مؤسسي المنظمة الخاصة في فيفري 1947 وكان عضوا في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وحركة إنتصار الحريات الديمقراطية، و بمجرد إكتشاف المنظمة الخاصة تم القبض عليه وسجن لكنه تمكن من الهروب في 1952، ومع إندلاع الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954 إرتفعت مكانته كما حظي بقيمة عالية أيضا في إذاعة صوت العرب ووسائل الإعلام بمصر. (2)

كما عين وزيرا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في طبعاتها الثلاث (1958-1962) وتحالف مع قائد الأركان العقيد هواري بومدين ضد الحكومة المؤقتة خلال صراعات عام 1962، وفي 15 سبتمبر انتخب كأول رئيس للجمهورية الجزائرية وبقي حتى 19 جوان 1965 تاريخ نهاية حكمه وعلى إثر عملية الانقلاب التي قام بها هواري بومدين أين تم سجنه إلى غاية إطلاق سراحه سنة 1980 حيث أقام بالمسيلة (الجزائر) و بعد الإفراج عنه أقام بأوربا بين سويسرا وفرنسا وشكل حزبا معارضا يسمى الحركة من أجل الديمقراطية وعاد إلى الجزائر 29 سبتمبر 1990 و في 11 أفريل 2012 توفي رحمه الله تعالى. (3)

(1) - مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، دار الآداب، بيروت، د.ت، ص 05.

(2) - رابح لونيبي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، د.ت، ص 55-57.

(3) - لزهو بديدة، رجال من ذاكرة الجزائر، ج2، منشورات الرياحيين الجزائر، د.ت، ص 26-30.

الفصل الأول النظام الاقتصادي في عهد الرئيس أحمد بن بلة 1963-1965

وكان نظام الحكم في الجزائر بعد الاستقلال قائم على النهج الاشتراكي، فالإشتراكية تمثل السياق الذي تتم من خلاله كل عمليات البناء الوطني بالجزائر من أجل مواكبة التنمية الشاملة حسب نظام بن بلة أنذاك فالإشتراكية تلزم الدولة حق الرعاية التامة للمجتمع لتلبية إحتياجاته. (1)

المبحث الأول: القطاع الزراعي

كانت الأراضي الجزائرية في عهد الإحتلال مقسمة، حيث كان 2.5 مليون هكتار من أخصب الأراضي التي كان يستحوذون عليها المعمرون في الجهات التي فيها أمطار يملكها 26.000 مستعمر و 8.50000 هكتار من أراضي غير صالحة للزراعة ليس فيها ري بقيت بأيدي الجزائريين توزع على 9 ملايين نسمة (2)

كانت إذن وضعية الجزائر غداة الاستقلال مزرية تشهد تدهورا في البنية الاقتصادية ولهذا عملت السلطات الجزائرية على النهوض بإقتصادها، وخاصة القطاع الزراعي والعمل على دعمه وكانت أول معركة زراعية واجهتها الجزائر هي "حملة الحرث" التي تبنتها الحكومة الجزائرية بداية من 15 سبتمبر 1962. (3)

و مع مطلع السنة الجديدة 1963 كانت الجزائر في حاجة ماسة إلى المساعدات الخارجية فحصلت على مساعدات من الدول العربية كمصر والكويت وبعض الدول الإشتراكية كالإتحاد السوفياتي ويوغسلافيا وبلغاريا (4)

(1) - محمد بوضياف، « الثقافة السياسية في الجزائر 1962 - 1988 » ، مجلة العلوم الإنسانية، ع 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2007، ص ص 117، 118.

(2) - أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع، 2001، ص 108.

(3) - مذكرات أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص ص 159، 160.

(4) - أحمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، دار النهضة العربية، لبنان، 2004، ص 179.

الفصل الأول النظام الاقتصادي في عهد الرئيس أحمد بن بلة 1963-1965

إستدعى الرئيس أحمد بن بلة موظفي الجمعيات الفلاحية الإحتياطية (SAP) وذلك بإحداث تغييرات جذرية على المستوى الفلاحي وبالوسائل الموجودة آنذاك فعمل الرئيس بن بلة على توفير كل ما يحتاجه من حبوب ووسائل كالمحاريث والجرارات وغيرها... (1) مطبقا مبدأين إثنين هما: مبدأ التسيير الذاتي ومبدأ التأميمات.

1- التسيير الذاتي: قال الرئيس بن بلة عن التسيير الذاتي 29 مارس 1963 "إن التسيير الذاتي للمؤسسات هو أساس إشتراكيتنا أنه لا وجود لأي تردد حول ذلك لأن مبدأ التسيير الذاتي بواسطة العمال هو إحدى حقائق الثورة الجزائرية..." (2) وتم الإعلان عن قرارات مارس 1963 و تطبيقها في المجالين الزراعي و الصناعي، و التي تنص على تنظيم الأملاك الشاغرة بعد مغادرة المستوطنين لهذه الممتلكات و عدم التنازل عنها. (3)

كانت قرارات مارس 1963 في نظر الإدارة الجزائرية آنذاك بمثابة رد حاسم على الذين كانوا يهدفون إلى تصفية الأملاك الشاغرة ظنا منهم بأن الحكومة ستقف دون إجراء إيجابي أمام مناورتهم"، حيث أن هذا القانون وقف في وجه المستوطنون الذين أرادوا العودة وهذه الأملاك لم تعد تخص المزارع والمؤسسات فقط وإنما كل مؤسسة لا تقم بنشاط. (4)

وفي 26 مارس 1963 وضع البرنامج الأول للتجهيز لتنمية اقتصاد البلاد وخصص له حوالي 200 مليار فرنك فرنسي قديم كما خصته التنمية الفلاحية منه نسبة 36% . وفي إطار برنامج التسيير الذاتي دوما تم إستغلال 2.5 مليون هكتار من أراضي المعمرين الموزعة على 2200 مستفيد عمومي أي بمعدل أكثر من 1000 هكتار مستفيد ومن

(1)- مذكرات أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص 161.

(2)- رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، المرجع السابق، ص 117.

(3)- نفسه، ص 118.

(4)- لطفي الخولي، المصدر السابق، ص ص 54، 55.

الفصل الأول النظام الاقتصادي في عهد الرئيس أحمد بن بلة 1963-1965

بين هذه الأراضي حوالي 25000 هكتار وزعت لفائدة قداماء المجاهدين الذين جمعوا ضمن 350 تعاونية فلاحية. (1)

و كذلك قرار 28 مارس 1963 لتنظيم توزيع الدخل داخل مؤسسات التسيير الذاتي بأن يكون جزء للفلاح وجزء للإستثمار الإجتماعي وجزء للمؤسسة. (2)

كانت الأراضي الصالحة للزراعة تمثل 35% من مجموع الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة والمقدرة بـ 7.5 مليون و بقيت 80% من الأراضي الفلاحية الجزائرية دون عناية وغير منتجة. (3) هذا يعني أن قرارات مارس 1963 كانت تهدف إلى تأمين الجزء الأكبر من الملكيات العقارية ، كما رفعت مكانة الفلاح من خماس و أجير تحت الإحتلال والسيطرة إلى منتج على أرضه (4) ، و هذا جدول يوضح الإنتاج الزراعي بين عامي 1960 - 1964 بملايين الدينارات.

المنتوجات الزراعية		السنوات
1964	1960	
677	824	الحبوب
194	439	الخضار والبقوليات والزراعات الصناعية
680	1242	الفاكهة
329	724	الإنتاج الحيواني

(1) - عمر بسعود، « الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1963 - 2002 »، مجلة إنسانيات، ع 22، 2003، ص 74.

(2) - رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، المرجع السابق، ص 118 - 120.

(3) - محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص 98.

(4) - مذكرات أحمد بن بلة ، المصدر السابق ، ص 181، 182.

الفصل الأول النظام الاقتصادي في عهد الرئيس أحمد بن بلة 1963-1965

وهذا الجدول يوضح إنخفاض في الإنتاج وذلك يعود إلى ما خلفه الاستعمار من خراب، وضعف الوسائل والتقنيات وكثرة البطالة. (1)

المبحث الثاني: القطاع الصناعي

التأميمات: كان القطاع الصناعي متدهورا و كذلك قطاع البناء والأشغال العامة حيث إنخفض الإنتاج بنسبة 55% ما بين عامي 1962-1963 فكانت 1400 منشأة أشغال عامة من أصل 2000 منشأة، أما قطاع التعدين والصلب فكان إنخفاض في الإنتاج بنسبة 20% و 25% فكان سوء إستخدام القدرات الإنتاجية أمرا مقلقا 58% في المنتوجات و 14% في صناعة تعليب الأسماك (2).

فركز الرئيس أحمد بن بلة على تأميم كل ما كان تابعا للفرنسيين وإدارة المعمرين ولذا شملت تأميماته على المطاعم والفنادق و الدكاكين و مختلف المجالات التجارية. (3)

وكان قرار 22 مارس 1963 يهدف إلى تنظيم كل المؤسسات التي إسترجعتها الإدارة الجزائرية و منحتها إلى العمال والفلاحين، و من أجل تنظيم العمل و المراقبة الاقتصادية و المالية كان يتم إنتخاب مجلس للعمال حيث لم يلجأ الرئيس بن بلة في تلك الفترة الوجيزة بمصاعبها تلك إلى إقامة مصانع باستثناء المصانع التي تركها المعمرين، كما تم تطبيق سياسة التسيير الذاتي في جانفي 1964 على 345 مؤسسة صناعية بلغ عدد عمالها حوالي 9521 عامل. (4)

كما تم إنشاء المكتب الوطني للصناعة التقليدية الجزائرية في 1963 كما أشار القرار الوزاري المؤرخ في 25 ماي 1964 وجود 19 مركز للصناعة التقليدية بالإضافة إلى مركز

(1) - عبد العالي دبله، الدولة الجزائرية الحديثة، دار الفجر، الجزائر، د.ت، ص ص 27، 28.

(2) - بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص ص 31، 32.

(3) - رابح لونيبي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، المرجع السابق، ص ص 121 - 123.

(4) - رابح لونيبي، المرجع السابق، ص ص 118، 120.

الفصل الأول النظام الاقتصادي في عهد الرئيس أحمد بن بلة 1963-1965

مدرسة الصباغة منها ما كان بقسنطينة (النسيج)، تلمسان (زرابي)، سطيف (زرابي وتطريز).⁽¹⁾

وهذا ما دعمه ميثاق الجزائر 1964 الذي نادى بالتسيير الذاتي للمؤسسات الصناعية والتركيز على الصناعات الخفيفة التي تكون القاعدة لتطبيق الصناعات الثقيلة فيما بعد هذا من أجل تطوير الإنتاج و الإقتصاد.⁽²⁾

كما دعا البرنامج الثلاثي 1963-1966 إلى الاهتمام بالصناعة وتم إنجاز أنبوب نפט يصل حوض الحمراء بمدينة أرزيو، كما تم إنشاء بعض الصناعات الخفيفة وكذلك إنشاء بعض الشركات مثل الشركة الوطنية للتبغ والكبريت التي أمتت في 14-11-1964 وبدأ الاهتمام بالمصانع وتسييرها ذاتيا وهذا من أجل تقوية الاقتصاد الوطني وتحريره ورفع مستوى معيشة العمال.⁽³⁾

وفي ديسمبر 1963 تم تأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات المعروفة بسوناطراك وتم تعيين بلعيد عبد السلام على رأسها⁽⁴⁾

و كان هذا التأسيس بمثابة الانتقال من لجان التسيير إلى الشركات الوطنية.⁽⁵⁾

(1)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعية التقليدية الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر 1962-2009، ص3.

(2)- رابح لونيبي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، المرجع السابق، ص82.

(3)- محمد بالرابح، أفاق التنمية في الجزائر، مخبر التطبيقات علوم النفس وعلوم التربية من أجل التنمية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة وهران، 2007، صص 58، 60.

(4)- رابح لونيبي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، المرجع السابق، ص121. بلعيد عبد السلام: من مواليد 1928 في عين الكبيرة بسطيف، من المناضلين في صفوف حزب الشعب و اللجنة المركزية لحزب الشعب و الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية 1954، و بعد الاستقلال أصبح أول رئيس للشركة الوطنية للنفط و الغاز (سوناتراش) و بعد جوان 1965 أصبح وزيرا للصناعة و الطاقة ما بين 1965-1977 ثم وزيرا للصناعات الخفيفة حتى شهر مارس 1979 و لهذا كانت له اليد الطولى خلال 14 عاما على كل السياسة الصناعية، استبعد من السلطة بعد وصول الرئيس الشاذلي بن جديد، (ينظر: بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص120).

(5)- كربالي بغداد، « نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر »، مجلة العلوم الإنسانية، ع 8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم التسيير جامعة وهران، جانفي 2005.

وفق ما يتناسب مع القطاع الإشتراكي و خصائصه لبناء اقتصاد وطني حديث.⁽¹⁾

المبحث الثالث: السياسة المالية والتجارية

1- السياسة المالية:

كان اقتصاد الجزائر بعد الاستقلال هشا ذو خصائص إقتصادية ليبرالية لأنه كان بيد المعمرين و كان سبب الهشاشة مغادرة المستوطنين الأوربيين ففي 29 أوت 1962 تم فصل الخزينة العامة للجزائر عن الخزينة الفرنسية⁽²⁾، وورثت الجزائر بعد الاستقلال نظاما بنكيا يتجاوز 20 بنكا فكانت الجزائر ترمي إلى تأميم نظام البنك الأجنبي وإنشاء بنك وطني جزائري مستقل لتحقيق التنمية الوطنية،و كان ذلك بتأسيس البنك المركزي الجزائري bca من أجل تمويل الزراعة و الصناعة الذي تأسس في 13 ديسمبر 1963 بموجب القانون رقم 62-144 وهو أول مؤسسة نقدية للجزائر بعد الاستقلال يمثل بنك الحكومة وهو الذي يصدر النقود.⁽³⁾

وبتأسيس البنك عملت الجزائر على ضمان إستقلالها المالي وقدرة البلاد على تمويل مشاريعها الإنمائية بمواردها الخاصة من أجل التحرر الإقتصادي الجزائري وتنميته ومن أجل تأمين الشغل لجميع العاملين وزيادة مصادر الدخل المالي لتحقيق هذا الإستقلال.⁽⁴⁾

فحدثت تغيرات على نظام المصرفي الجزائري مثل هجرة الإطارات المؤهلة لتسيير البنوك وهجرة رؤوس الأموال ونتج عن هذا تصدع البنوك المتخصصة.⁽⁵⁾

⁽¹⁾-لطفي الخولي، المصدر السابق، ص 56.

⁽²⁾- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت، ص ص 172، 173.

⁽³⁾- طاهر لطرش، تقنيات البنوك (دراسة طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى تجربة الجزائر)، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت، ص ص 178، 186.

⁽⁴⁾- جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1976، ص 186.

⁽⁵⁾- شاكور القرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت، ص ص 54، 55.

الفصل الأول النظام الاقتصادي في عهد الرئيس أحمد بن بلة 1963-1965

وبموجب قانون رقم 64-227 وفي 10 أوت 1964 يتعلق بتأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ووفق ما جاء في المادة 1 أن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط المسمى فيما يلي بالصندوق الوطني وهو مؤسسة عمومية ذات شخصية مدنية وإستقلال مالي، أما المادة 12 أن الأموال المتوفرة لدى الصندوق الوطني يوضع في حساب جار لدى الخزينة وفي حساب جار بريدي إلا إذا قرر وزير الاقتصاد الوطني خلاف ذلك⁽¹⁾

حيث أن العملة الجزائرية بعد الاستقلال كانت هي الفرنك الفرنسي فعملت الجزائر في 1963 على مراقبة الصرف مع مختلف دول العالم وأنشأت العملة الوطنية الدينار في أفريل 1964⁽²⁾.

و بفضل التآزر الشعبي الجزائري و المساعدات الخارجية وصلت قيمة أموال الخزينة الجزائرية إلى 6 ملايين و 200 ألف دينار جزائري عام 1963 ثم إلى 760 مليون دينار سنة 1963، و 894 مليون دينار سنة 1964 حتى وصل إلى 3315 مليون دولار سنة 1965⁽³⁾.

2- السياسة التجارية:

كان الرئيس أحمد بن بلة يتدخل بنفسه لمواجهة كل مشاكل الإحتكار والمضاربة في أسعار السلع والمواد الغذائية التي كان يقوم بها بعض تجار الجملة، فحسب ميثاق 1964 تلجأ الدولة لاحتكار التجارة الخارجية والاهتمام بالتجارة الداخلية بإنشاء محلات اشتراكية مثلا في إطار مبدأ التخطيط الاشتراكي للاقتصاد⁽⁴⁾

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، ع 26، المطبعة الرسمية الجزائر، 25 أوت 1964، ص 388، 389.

(2) - محمد بن بوزيان والطاهر زياني، عنوان المداخلة الأوروبية سياسية سعر الصرف في الجزائر، دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، الملتقى الوطني الأول للاقتصاد الجزائري في الأفق الثالث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب، البليلة، 21-22 ماي 2002.

(3) - رابح لونيبي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، المرجع السابق، ص 123.

(4) - رابح لونيبي، مرجع نفسه، ص 82.

الفصل الأول النظام الاقتصادي في عهد الرئيس أحمد بن بلة 1963-1965

كما حاولت الجزائر ربط علاقاتها الاقتصادية مع دول أخرى غير فرنسا فكانت لها علاقة مع الإتحاد السوفياتي وأصبحت تبرم علاقات مع دول السوق الأوروبية المشتركة وتقهقرت نسبة التجارة مع فرنسا إلى 50%.⁽¹⁾

كان المنتج الزراعي بالجزائر بعد الاستقلال يمثل 20% من المنتج الداخلي الخام والذي يسهر عليه أكثر من 55% من السكان النشطين بأكثر من 1.1 مليار دينار سنويا وهو ما يمثل 33% من الصادرات الكلية للوطن⁽²⁾ مما فرض على الدولة بإنشاء ديوان وطني للتسويق من أجل استيراد بعض المنتجات وبيعها في السوق الداخلية بأسعار ثابتة.⁽³⁾

وإضافة إلى ما ذكرنا كانت صادرات الجزائر من الصناعة و الزراعة الأخرى غداة الاستقلال هي النبيذ و قد وصلت مداخيله إلى حوالي 100 مليار فرنك قديم وكانت فرنسا تحتكر شراء نبيذ الجزائر بسعر يفوق السعر العالمي بنسبة تصل إلى 10%.⁽⁴⁾ والجدول التالي يمثل تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال 1963-1965 الوحدة مليون دينار جزائري.

السنوات البيان	1963	1964	1965	1966
الصادرات	3610.0	3589.0	3146.0	3070.0
الواردات	2887.0	3471.0	3314.0	3154.0

Source: Abdelhamid Brahim: *l'économie Algérienne, opus, Algérie, 1991, p109.*

ونستنتج من خلال الجدول أن الميزان التجاري 1963-1966 شهد إرتقاعا بـ 723 مليون دينار جزائري و 118 مليون دينار جزائري وذلك بسبب وجود الرقابة، أما في سنة

(1) - بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص30.

(2) - عمر بسعود، «الفلحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1963-2002»، مجلة إنسانيات، المرحع السابق، ص73.

(3) - عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص ص 23، 26.

(4) - لطفي الخولي، المصدر السابق، ص24.

الفصل الأول النظام الاقتصادي في عهد الرئيس أحمد بن بلة 1963-1965

1965 كان هناك إنخفاضا في الميزان التجاري وهذا يعود إلى إرتفاع الواردات مثل سلع التجهيز في مقابل إنخفاض صادرات الجزائر بنسبة 77% في 1964 ثم أصبحت 72% في 1965، كما أنه من الضروري هنا أن نشير إلى إنشاء الديوان الوطني للتجارة في 1963. (1) و إضافة إلى النبيذ تواصلت صادرات الفلاحين نحو الأسواق الخارجية من خمور و حمضيات التي كان يسهر عليها حوالي 237400 عاملا، من بينهم 100000 عامل موسمي. (2)

(1) - زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الذاتي للمؤسسات تخصص المالية للدولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية مخبر البحث، إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الإجتماع جامعة تلمسان، الجزائر، 10-20-2011، ص ص 66،62.

(2) - عمر بسعود، « الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1963-2002 »، مجلة إنسانيات، المرجع السابق، ص ص 78، 81.

الفصل الثاني

إستراتيجية هواري بومدين في بناء اقتصاد
الجزائر 1965-1978

تمهيد:

التعريف ببومدين والإشتركية والتخطيط الإشتراكي عنده

المبحث الأول: الثورة الزراعية

المبحث الثاني: الثورة الصناعية

المبحث الثالث: السياسة المالية والتجارية.

تمهيد: الإشتراكية والتخطيط الإشتراكي عند بومدين:

التعريف بهواري بومدين: ولد الرئيس هواري بومدين في 23 أوت 1932 بدوار بني عدي، مقابل جبل هواره ببلدية حساينية (كلوزال سابقا) غرب مدينة قالمة، في عائلة من صغار الفلاحين⁽¹⁾ أبوه الحاج إبراهيم بوخروبة كان فلاحا متواضعا يحصل من أرضه على إنتاج لا يلبي حاجيات عائلته، أمه بوهزيلة تونس بنت محمد تتحدر من منطقة (جيجل)⁽²⁾ محمد بوخروبة هو الإسم الحقيقي لهواري بومدين بدأ طفلا في حفظ القرآن الكريم و سنه لا يتجاوز 12 سنة، فسجله أبوه بمدرسة مجده عبده بقالمة، وكان لأحداث 8 ماي 1945 أثر كبير على نفسيته ومن قالمة توجه إلى قسنطينة ، وإلتحق بمعهد الكتانية لإكمال دراسته وأصبح يهتم بالنشاط السياسي في إطار حزب الشعب، ونال شهادة أساتذته بأنه تلميذ دائم المطالعة ومهتما بالأحداث الوطنية⁽³⁾ وعاش في فقر مدقع ثم إلتحق بتونس وهناك عاش أحداث الحركة الوطنية التونسية التي كانت مليئة بمطالب الفكر الإشتراكي من جهة و العروبي القومي من جهة أخرى و الإسلامي من جهة ثالثة ،كل ذلك ساهم في صقل شخصية بوخروبة إلى أبعد من صاحب تفكير سياسي محدود إلى سياسي هدفه تحرير الجزائر من الاستعمار⁽⁴⁾.

(1) - سعد بن بشير العمامرة ،هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978، ط1، قصر الكتاب ،الجزائر ،1997، ص 15 .

(2) - مصطفى سرايدي، "محمد بوخروبة: بومدين الطفل والشباب أو بومدين كما عرفناه" الرئيس هواري بومدين التربية والتعليم، ط2، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، دار الفجر للطباعة والنشر، قسنطينة، 30 جوان 2004، ص 16 .

(3) - الجيش الشعبي الوطني ، الوفاء والخلود لرائد ثورتنا، "لمحات من حياة المناضل الخالد الرئيس هواري بومدين"، مجلة الجيش، ع 179، فيفري 1979، ص 10 .

(4) - رشيد مصالي، هواري بومدين الرجل اللغز، تر: فاطمة الزهراء قشي ومحمد الأخضر الصبيحي، دار الهدى، الجزائر، د.ت، ص 22 .

الفصل الثانياستراتيجية هواري بومدين في بناء اقتصاد الجزائر 1965-1978

إلتحق بصفوف ثورة نوفمبر مع سنة 1955 وصل إلى رتبة عقيد، كلف بمهمة إدخال السلاح إلى داخل الجزائر ثم ترأس هيئة قيادة الأركان العامة، وعمل على تطوير وتنظيم الجيش. (1)

أما عن حركة 19 جوان 1965 أو ما يعرف إصطلاحا "التصحيح الثوري"، فالهدف منها حسب بومدين هو تنمية الاقتصاد وجعل المجتمع الجزائري مجتمع صناعي، وإحداث ثورة زراعية في إطار إشتراكي للقضاء على الإستغلال. (2)

الإشتراكية عند بومدين: هي الإشتراكية التي لا ترفع شعارات ديماغوجية أو خيالية، فهي جزء لا يتجزأ من حركة الثورة ومبادئها وأهدافها فبدون الإشتراكية كنظام و سلوك تضيع على الشعب ككل ودون تمييز ثمرات نضالية والتي كانت الثورة المسلحة تعمل على تحقيقها. (3)

كما ورد في البيان الوطني لسنة 1976 فإن الإشتراكية في الجزائر لا تصدر عن أية فلسفة مادية، ولا ترتبط بأية مفهوم متحجر غريب عن عبقريتنا الوطنية، وإن بناء الإشتراكية يتمشى مع إزدهار القيم الإسلامية التي تشكل أحد العناصر الإسلامية المكونة لشخصية الشعب الجزائري، ترمي هذه الإشتراكية إلى دعم الاستقلال الوطني وإقامة مجتمع متحرر من إستغلال الإنسان لأخيه الإنسان وترقية الإنسان، وإزدهار شخصيته. (4)

التخطيط الإشتراكي:

إن التخطيط مستلهم من إختيارات البلاد الجوهريّة الرامية لبناء مجتمع إشتراكي وجعل كافة المواطنين يستفيدون من ثمرات التنمية الاقتصادية والتطورات الاجتماعية (5).

(1) محمد العيد مطمر، هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص 33، 36، 37.

(2) -لطفي الخولي، المصدر السابق، ص 136.

(3) -لطفي الخولي، المصدر نفسه، ص 116.

(4) -جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 27، 29.

(5) - *Dix années de réalisations 19 juin 1965 -19 juin 1975, ministere de l'information et de la culture*, Alger, 1976, p88.

الفصل الثانياستراتيجية هواري بومدين في بناء اقتصاد الجزائر 1965-1978

فحسب الميثاق الوطني 1976 "إن التخطيط وسيلة فعالة لتوجيه الإقتصاد، والسير به في طريق الديمقراطية ، وأداة فعالة في التوزيع العادل لثمار التنمية"⁽¹⁾.

وأن التخطيط الشامل يرتبط بظهور النظام الإشتراكي وتحقيق العدالة الإجتماعية، وهو عملية إتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بماذا وكيف ومتى وأين سينتج ولمن يوزع هذا الإنتاج على أساس مسح إقتصادي شامل ومن سلطة حاسمة في قراراتها⁽²⁾.

والتخطيط هو العمل السياسي الذي بموجبه تنظم الدولة الثورة التقنية والإقتصادية في سبيل بناء اقتصاد حديث⁽³⁾.

المبحث الأول: الثورة الزراعية.

ورث القطاع الفلاحي الجزائري عن فترة الإحتلال نمطين للإستثمار الزراعي:

- 1- **نمط المستوطنين:** وهو القطاع الحديث ويعتمد على التصدير (تمور وحمضيات وحبوب وهو يضم الأراضي الخصبة التي تم الإستيلاء عليها من قبل المعمرين الأوربيين).
- 2- **نمط الفلاحين الجزائريين (الأهالي):** هو القطاع التقليدي وتسود الإستثمارات الوسطى والصغرى وفقا لأنظمة عقارية متنوعة، أراضي لا تتجزأ، ممتلكات وقفية، ويمثله الجزائريون الذين كانوا يملكون أراضي غير صالحة للزراعة، ولا تملك وسائل إنتاج متطورة و حديثة⁽⁴⁾.

(1) - جبهة التحرير الوطني ، المصدر السابق ،ص 43.

(2) - محمد العيد مطمر ، الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع (هواري بومدين نموذجا)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة ،كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية ،قسم علم الإجتماع ،شعبة علم الإجتماع والتنمية ، جامعة باجي مختار، عنابة، 2004-2005 ، ص 239.

(3) - يول بوريل ، ثورات النمو الثلاث ، تر: أديب العاقل ، مراجعة، أنطون حمصي، منشورات وزارة الثقافة والسياحة ، د.ت، ص 84 .

(4) - بول بالطا ، إستراتيجية بومدين، تع: أحمد خليل و فؤاد شاهين، ط1، د.ب، 1979، ص 104.

الفصل الثانياستراتيجية هواري بومدين في بناء اقتصاد الجزائر 1965-1978

و مع تحقيق الاستقلال صارت الأراضي التي كانت بحوزة الاستعمار سابقا شاغرة في معظمها ثم مؤمنة في معظم الأحوال و بلغت مساحة 2.7 مليون هكتار، يستغلها حوالي 200 ألف عامل مزارع دائم و 350 ألف عامل موسمي، وهو ما يمثل إجمالا حوالي خمس السكان⁽¹⁾. و بالتالي جاءت الثورة الزراعية لتضع حدا لمظالم تاريخية نتجت عن مساوئ الإقطاعية الإستعمارية وترمي إلى تغيير عالم الأرياف⁽²⁾.

أعلن هواري بومدين عن الثورة الزراعية هذه في 8 نوفمبر 1971 والتي جاءت لتحقيق آمال الفلاحي كما ينص على ذلك الميثاق الوطني لسنة 1976، أن هذه الثورة جاءت للتغيير في الأرياف واستقلالها قصد تحديث الاقتصاد الوطني، و من أجل التحرير الوطني، وعملت الثورة الزراعية أيضا على توسيع المساحات الخاصة بالأشجار⁽³⁾، فأعطى بومدين الثورة الزراعية بعدا دينيا بقوله "الإسلام ليس عقبة أمام التطور و التقدم فليس هناك نص واحد ضد التطور"⁽⁴⁾.

كما قال هواري بومدين عن الثورة الزراعية «لابد من تشييد القرى النموذجية التي تنعم بمرافق الحياة ولا بد من بناء السدود ومساعدة صغار الفلاحين بالمال وجمع الآلات الضرورية والقضاء على حالة البؤس والجهل الذي تركنا فيها الإستعمار» ومنه يتم النهوض بإقتصاد البلاد وإحداث تغيير جذري لحياة الشعب في الأرياف والقضاء على الأكواخ لتوفير العيش الكريم⁽⁵⁾.

(1) - محمد بوضياف، الجزائر إلى أين؟ تر: محمد بن زغبية ويحي الزغودي، مراجعة، جمال الدين صالح، مطبعة النخلة، الجزائر، 1992، ص 179.

(2) - أبو الرؤوف، "الثورة الزراعية محور هام في التنمية الوطنية"، مجلة 1 نوفمبر، ع 16، مطبعة بن بولعيد، الجزائر، 1976، ص 21.

(3) - جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 106 ، 110.

(4) - مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية (القارات - المناطق - الدول - البلدان - المدن - معالم - وثائق - موضوعات - زعماء)، دار الراتب الجامعية، لبنان، 2004، ص 223.

(5) - عمار بومايدة، بومدين والآخرين ماقاله وما أثبتته الأيام، تق: عبد الحميد مهري، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص

الفصل الثانياستراتيجية هواري بومدين في بناء اقتصاد الجزائر 1965-1978

فأولى بومدين الزراعة إهتماما كبيرا، وخصص أموال طائلة لتدعيم الفلاحين وتوفير لهم كل الوسائل الحديثة التي من شأنها إحداث تغيير في المستوى الزراعي، واهتمت السلطات بالميدان الزراعي واتخذت إجراءات أخرى بإنشاء مكتب تسويق الخمور، والبنك المتخصص في القروض الفلاحية، وقروض التسويق لكي تعود بالفائدة على الفلاحين.⁽¹⁾

وقام هواري بومدين أيضا بتحديث الزراعة من خلال توفير قنوات الري وبناء السدود وإعانة الفلاحين وتوفير وسائل الإنتاج مما يسمح لهم بتطوير زراعتهم للخروج من حالة الفقر والبؤس إلى حالة توفير ظروف العيش الملائمة⁽²⁾. وتحرير مبادرات هؤلاء المزارعين الصغار وضمان مشاركتهم وانتفاعهم من إعادة تقييم النظام الزراعي⁽³⁾. فاعتمدت الثورة الزراعية على 114100 هكتار من أراضي زراعية غير إستعمارية على نظام التعاونيات⁽⁴⁾ فتقوم الثورة الزراعية على الإصلاح الزراعي الذي يتطلب القضاء على المخلفات الإستعمارية الزراعية وتم الإصلاح الزراعي بمبدأ "الأرض لمن يخدمها" ومن أهدافها:

- توفير الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة وتطوير تقنيات الإنتاج في القطاع الزراعي.
- تحديد الملكية حسب نوع المزروع ومردوده.
- توزيع الأراضي على جميع الفلاحين الذين لا أرض لهم .
- مساعدة الفلاحين ماديا لرفع مستوى إنتاجاتهم.
- التنويع في الزراعات والقضاء على الزراعات الضعيفة.

(1) - وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين 19 جوان 1965-19 جوان 1970، ج2، دار البعث، قسنطينة، 1970، ص ص 366، 367.

(2) - وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين 19 جوان 1965-19 جوان 1970، ج2، المصدر السابق، ص 92.

(3) - *republique algerienne démocratique et populaire*, « **cooperation et revolution agraire** **commission national de la revolution agraire** », imp el baath, p9.

(4) - بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص 57.

الفصل الثانياستراتيجية هواري بومدين في بناء اقتصاد الجزائر 1965-1978

- المحافظة على الثروة العقارية، و ذلك بالقيام بحملة تشجير واسعة لمكافحة الإنجراف (1).
ومن أهدافها أيضا هو القيام بتوزيع عادل وفعال لوسائل الإنتاج الزراعي، و أولها هي
الأراضي للتحويل الجذري لظروف معيشة الفلاحين بتدعيم من طرف الدولة(2).

فحسب ميثاق الثورة الزراعية«أن الثورة الزراعية تخلق في الواقع الظروف الضرورية
لتصفية وتجاوز الإنقسام الزراعي في قطاع عصري وقطاع فقير وقلة تقنيات الإنتاج
والاقتصاد المعيشي وتخلف التجهيز الإجتماعي والثقافي ..» (3).

أي أن الثورة الزراعية جاءت لتؤكد التوجه الإشتراكي للإقتصاد الفلاحي الجزائري من
خلال تأميم أكبر الملكيات الخاصة التابعة و كذا الأراضي غير المستغلة(4)، و إلى توحيد
القطاع الزراعي وتطوير القطاع التقليدي إلى مستوى القطاع العصري فيما يشبه إحداث
وتكون الثورة الشاملة. (5)

بالإضافة إلى الإستثمار المنطقي لوسائل الإنتاج وزيادة الدخل الوطني وتهدف إلى
تحقيق مطالب الإشتراكية القائمة على تحقيق العدالة الإجتماعية(6)، وذلك من خلال إدماج
الفلاحين بغية إحداث التنمية في البلاد بعد أن تعطى لكل فلاح أرض لإعانة أسرته (7).
و إضافة إلى ذلك فقد ورد في الميثاق الوطني 1976 بشأن أهداف الثورة الزراعية ما يلي:

(1) - مصطفى طلاس ، الثورة الجزائرية ، ط 1 ، دار الشورى ، بيروت ، 1982 ، ص ص 582- 584 .

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الثورة الزراعية نصوص أساسية، الطباعة الشعبية للجيش، 1975، ص 20.

(3) - حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،
1976، ص 332.

(4) - *République algérienne démocratique et populaire ministere de l'agriculture et developpement rural, le renouveau agricole et rural en marche revue et perspectives, imprimerie officielle les verges , algrer , mai, 2012,p01.*

(5) - ابن التركي، «الثورة الزراعية وتطبيقاتها في الأرياف» ،مجلة أول نوفمبر ، ع23، مطبعة بن بولعيد، الجزائر، 1977،
ص35.

(6) - محمد عبد العزيز، «الإسلام والثورة الزراعية» ،مجلة الأصالة ،مج 2 ، المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر، 2012، ص
34.

(7) - محمد الطاهر صالح، «الثورة الزراعية الحلم الحقيقي» ، مجلة 1 نوفمبر، ع7، مطبعة بن بولعيد، الجزائر،
1974، ص42.

الفصل الثاني استراتيجية هواري بومدين في بناء اقتصاد الجزائر 1965-1978

- دعم العلاقات الاجتماعية وحسن التسيير وفق طرق جديدة للتسيير وإحداث القرى الإشتراكية.

- الثورة الزراعية ترفض إستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وإنشاء تعاونيات فلاحية⁽¹⁾.

حيث قال بومدين إن كلمة الثورة بسيطة «هي تعني المساواة، وتعني الأرض للإنسان الذي يخدمها، وإن ترفع عن العمل في الأرض فليتركها لأنه حرام أن يملك أرض ويهملها فهذا غير وارد لا في القرآن ولا في السنة ولا في الدساتير السماوية»⁽²⁾.

ومنه نستنتج أن الثورة الزراعية يتلخص مضمونها في إعادة توزيع عادل وفعال لوسائل الإنتاج، والأراضي على الفلاحين وتحسين مستوى معيشتهم من أجل تنمية مستقبل البلاد⁽³⁾.

كما عمل هواري بومدين على تحقيق التوازن الجهوي لإستفادة كل المواطنين من التنمية وتطوير البلاد بشكل متكامل وتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة كل الفوارق الإجتماعية⁽⁴⁾.

فقام بإنشاء السد الأخضر يمتد من الحدود التونسية شرقا إلى الحدود المغربية غربا بطول 1500 كلم وعرض يتراوح ما بين 12 إلى 30 كلم⁽⁵⁾.

وأنشأ مشروع ألف قرية نموذجية، للحد من النزوح الريفي وتوفير كل الحاجيات التي تجعل الفلاح مستقرا تضمن توزيعا سكانيا منظما على كامل التراب الوطني، ليكون هناك

(1) - جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص ص 107-109.

(2) - سليمة كبير، الرئيس هواري بومدين زعيم معارك التحرير والتعمير، المكتبة الخضراء للنشر الجزائر، د.ت، ص ص 24، 25.

(3) - محمد العيد مطمر، هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، المرجع السابق، ص 57.

(4) - وزارة الإعلام والثقافة، خطاب الرئيس بومدين 1 جانفي 1976-18 ديسمبر 1976، ج7، مطبعة الشركة الوطنية الشعب الصحافة، الجزائر، 1977، ص 39.

(5) - جلول مكي، «تطور ولاية باتنة 1962-1978»، مجلة الأصالة، ع 88/87، مج 24، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012، ص 135.

الفصل الثانياستراتيجية هواري بومدين في بناء اقتصاد الجزائر 1965-1978

ترابط وانسجام حيث مست هذه القرى 6% من مجموع الأراضي الزراعية⁽¹⁾، وتم إنجاز القرى وتزويدها ماليا، ففي بداية سنة 1976 سجل 171 قرية، وفي 34 قرية منها 3 ممولة من طرف المواطنين قد تم انجازها وبلغ عدد المساكن التي تضمنتها هذه القرى الإشتراكية 5200 مسكن و زودت هذه القرى بالماء والغاز والكهرباء ونادي ثقافي ومدرسة ومسجد⁽²⁾.

وفي 18 مارس 1976 تم تدشين قرية آيدوغ نوي الحسني الإشتراكية ولاية تيارت وألقى بومدين خطابه عن الثورة الزراعية وقال « بأنها هي ثورة الفلاح والعامل والمثقف والجندي، وهذه القوات الهائلة مجندة للدفاع عن مكاسب الثورة »⁽³⁾.

بالإضافة إلى تدشين القرية الإشتراكية المعروفة بإسم القلثة الزرقاء بولاية البويرة يوم 21 نوفمبر 1974 و قد جاء في خطابه بالمناسبة: «أنه عندما نادينا بالثورة الزراعية كنا نهدف إلى خلق حياة جديدة في الريف وبناء مجتمع جديد تسوده الأخوة والتعاون على بناء الوطن في كل الميادين والقضاء على الفوارق الاجتماعية والفقر والجهل والمرض»⁽⁴⁾.

كما عمل بومدين أيضا على إدراج فئة الطلبة في الفئات المعنية بالثورة الزراعية مما نتج عن ذلك حملة تطوع الطلبة في إطار الثورة الزراعية وسجلوا وجودهم بجانب الفلاحين وانضموا للإتحاد الوطني للفلاحين⁽⁵⁾.

انعقد المؤتمر التأسيسي للإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين في الجزائر بناي الصنوبر في 27 نوفمبر 1974، فألقى الرئيس خطابه ومما جاء فيه: «أنه إذا كنا قد عملنا منذ

(1) - محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى، ط4، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 258، 259.

(2) - وزارة الإعلام والثقافة، الثورة الزراعية القرى الإشتراكية، ورشات الفنون الطباعية، إسبانيا، 1976، ص ص 46، 47.
(3) - *discours de president boumedienne 26janvier 1976-18decembre 1976, Tome VII, ministere de l'information et de la culture, alger, 1978, pp21, 22.*

(4) - وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين 2 جويلية 1973 - 3 ديسمبر 1974، ج5، المطبعة الكبيرة النصر، قسنطينة، د.ت، ص ص 359، 360.

(5) - الجيش الشعبي الوطني، رفض الأمر الواقع، « لقاء الرئيس بالطلبة المتطوعين »، مجلة الجيش، ع 116، نوفمبر 1973، ص 11.

الفصل الثانياستراتيجية هواري بومدين في بناء اقتصاد الجزائر 1965-1978

سنوات على تكوين إتحاد الفلاحين فلأن الهدف كان أولاً وقبل كل شيء خلق تنظيم بدونه لا يمكن تحقيق أي تطور أو إيجاد أي حل جذري لمشاكل العالم الريفي»⁽¹⁾.

ومن آليات تحقيق و تجسيد الثورة الزراعية نذكر أيضا:

- **تأسيس الصندوق الوطني للثورة الزراعية:** حيث تأمم الأراضي والنخيل وتلحق بصندوق الثورة الزراعية على أساس الأوضاع الثلاثة:

1. **التغيب عن الأرض:** ترمي الثورة الزراعية إلى القضاء على المتغيبين عن الأرض انطلاقاً من مبدأ "الأرض لمن يخدمها" وذلك من أجل القضاء على الريع العقاري وإعطاء حقوق لكل من يخدم أرضه بنفسه وعليه إلغاء كل أراضي المالكين المتغيبين وإعطائها للفلاحين الذين لا يملكون الأرض و مستعدون لخدمتها⁽²⁾.

و لا يطبق هذا القانون في حالات فهناك: في حالة ما كان الغائب له ظروف قاهرة ولا يملك إلا هكتارين أو 5 هكتارات، أو إذا دمرت الحرب وسائل إنتاجهم وفقدوا أراضيهم وتم طردهم من قبل الاستعمار⁽³⁾.

2. **إلغاء الملكية الواسعة:** وذلك بإزالة الفوارق في الريف وإعطاء كل فلاح حقه وأن المساحات القصوى للأراضي ستحدد في نفس الوقت تبعا للأوضاع الطبيعية للأراضي⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ -discours du président boumediene 2 juillet 1973-3 décembre 1974 ,tome V ,édité par le ministre de l'information et de la culture ,grande imprimerie A N-NASR,1975, p p355,356.

⁽²⁾ - سهيل الخالدي، الثورة الزراعية في الجزائر، إتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين، دار العودة، بيروت، د. ت. ، ص 72، 73.

⁽³⁾ - بول بالطا، المصدر السابق، ص 108.

⁽⁴⁾ - سهيل خالدي، المرجع السابق، ص ص 74، 75.

الفصل الثانياستراتيجية هواري بومدين في بناء اقتصاد الجزائر 1965-1978

فتحديد الملكية يقضي على إستغلال العمال وحفظ حقوقهم كاملة مع العمل على إحالة دون تضخم الثروات، ويحد من إنحرافات الرأسمالية والإسراف وبالتالي يحصد الفلاح ما يزرعه و يكون هذا عملا إصلاحيا⁽¹⁾.

3. أراضي الجماعات العمومية والخاصة: إن نقص الأراضي الزراعية بالنسبة لعدد الفلاحين الذين لا يملكون الأراضي أو يملكون قليلا منها يجعل من الضروري استثمار أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش والوقف العمومي، واستغلالها بشكل جيد وسوف تلحق بالصندوق الوطني للثورة الزراعية بعض الأراضي الثانوية أو فضلات الأراضي للمزارع المسيرة ذاتيا والمعهود بها لهذه الأخيرة⁽²⁾.

تخصيص أراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية:

تخصص أراضي الصندوق الزراعية وفقا للشروط وأوضاع متعلقة بطريقة إستغلالها وإستثمارها:

1. اختيار المستحقين: وتوفر الأراضي لأهلية الفلاح البدنية لإستغلال الأرض ومنها للفلاح الذي لا يملك الأرض وليس له أرض تكفيه أو قدماء المجاهدين وأبناء الشهداء الذين لا يملكون أرضا.

2. طريقة تخصيص الأراضي: تخصيص أراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية يقرر لفائدة مجموعة من الفلاحين من أجل قيامهم بالإستغلال في إطار تعاونية⁽³⁾.

(1) - محمد عبد العزيز، «الإسلام والثورة الزراعية»، مجلة الأصالة، مج 2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012، ص 38.

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الثورة الزراعية نصوص أساسية، المصدر السابق، ص 25.

(3) سهيل الخالدي، المرجع السابق، ص 77-79. والتعاونية: هي تجمع حر لمنتجين متساويين في الحقوق على الرغم من التفاوت الملاحظ في وسائل الإنتاج ويمكن أن تقوم على مستوى الإنتاج أو أن تقوم على مستوى المنبع ولقد كانت التعاونية تاريخيا عبارة عن حركة للدفاع ضد الرأسمالية التجارية أو الدولة، (ينظر: عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 339، 340).

3. حقوق والتزامات المستحقين: تخصص أراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية على أساس الانتفاع المؤبد، وذلك للفلاحين الذين لا يملكون أرض ويتلقون المساعدة بكل الوسائل لخدمة الأرض المخصصة لهم فهم ملزمون بخدمة أرضهم شخصيا والانضمام للتعاونيات المتعددة الخدمات التي ستكون في كل بلدية⁽¹⁾.

نتائج الثورة الزراعية:

التطوع لتدعيم الثورة الزراعية حيث أنه حتى 31 ديسمبر 1973 تم تسجيل 2310 حالة تبرع تمثل 243,75 هكتار كما تم أيضا تسجيل تبرع مالي قيمته حتى تاريخ 20 ديسمبر 1973، مقداره 270,063,21 دينار جزائري⁽²⁾.

إسترجاع الأراضي ففي 31 ديسمبر 1975 تم إسترجاع الأراضي المشاعيات العامة 1.730.240 هكتار تم إحصاؤها ومنحها لصندوق النقد الوطني للثورة الزراعية دون حساب أراضي الرعوية والغابات وتأميم أراضي الملاكين، وتحديد الملكيات الكبيرة فحسب الإحصائيات أن 826,21 مزرعة قد شملت منها 271,15 تم تأميم كامل أراضيها و5,205 تم تحديد مساحتها وبلغت نتيجة تلك المساحات المؤممة 169,537 هكتار و000,600 شجرة نخيل.

توزيع الأراضي وإنشاء التعاونيات في 31 أوت 1975 وتوزع أشكال التعاونيات وشبه التعاونيات⁽³⁾ وبذلك فمن شغل أرضه بنفسه وترك جزء منها غير مستغل تنزع منه، وكل الأراضي الفلاحية والعمومية أو الشاغرة تضم إلى الصندوق الوطني للثورة لكي تخضع لنفس النظام⁽⁴⁾.

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الثورة الزراعية نصوص أساسية، المصدر السابق، ص 27.

(2) - حسن بهلول ، المصدر السابق، ص 342.

(3) - وزارة الإعلام والثقافة، الثورة الزراعية القرى الاشتراكية ، المصدر السابق ، ص ص 104، 105.

(4) - *Mohamed elyes mesli, les vicissitude de l'agriculture algérienne de autogestion a la restitution des terres de 1990, dahleb , Alger , p 98.*

المبحث الثاني: الثورة الصناعية:

حسب الميثاق الوطني 1976 كان اقتصاد الجزائر اقتصادا صعبا استغل من طرف الاستعمار للمواد الأولية، لذلك عملت على بناء اقتصادها وإحداث تغيير جذري على اقتصاد الجزائر، وتطوير لأهم المنتجات الصناعية والتحرر من الإستغلال الأجنبي وتنمية الصناعة بشكل خاص⁽¹⁾.

فاهتمت الجزائر بالإقتصاد قصد التحرر معتمدين على أنفسهم والإلتجاء إلى الحفر والتقيب حيث كان الدخل البترولي لا يتجاوز 50 مليار في 1965، ثم ارتفع سنة 1967 إلى 100 مليار من أجل بناء اقتصاد قوي⁽²⁾.

وتم تخصيص مبلغ 35 مليار لوزارة الطاقة والشركة الوطنية للبترول من أجل البحث والتقيب وزاد إلى 70 مليار⁽³⁾ حيث كانت الجزائر غنية بالغاز والنفط وعملت على اعتمادها على الصناعات الثقيلة بدل الصناعات الخفيفة وهذان العنصران يوفران لصناعتنا الطاقة بالإضافة إلى اليد العاملة المتوفرة من شأنه أن يولد صناعة وطنية مستقلة⁽⁴⁾.

فبخصوص الغاز الطبيعي كانت نسبة الإحتياطي الذي تتحكم فيه شركة سوناطراك من خلال مساهمتها في شركة ريبال مبلغ 18% سنة 1966، وارتفعت هذه النسبة إلى 29% تقريبا قبل إجراءات التأميم وهذا نظرا للإكتشافات الجديدة التي توصلت إليها سوناطراك في قاسي العدم سنة 1966، وكذلك بفضل شراء شركة ريبال سنة 1969 وتأميم أسهم شركات شال وموبيل وفيليبس سنة 1970⁽⁵⁾.

(1) - جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص ص 116، 117.

(2) - وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين 19 جوان 1965-19 جوان 1970، ج2، المصدر السابق، ص 126.

(3) - وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين 2 جويلية 1970-1 ماي 1972، ج4، طبع جريدة الشعب، الجزائر،

1972، ص 354.

(4) - بول بالطا، المصدر السابق، ص 90.

(5) - Dix années de realisations 19 juin 1965-19 juin 1975, op .cit , p 67.

الفصل الثاني استراتيجية هواري بومدين في بناء اقتصاد الجزائر 1965-1978

فعملت الجزائر على تطوير صناعة الحديد والصلب و كانت أهدافه تتمثل في إستخدام الخامات المحلية وتوفير المنتجات في السوق المحلية، وتخفيض الشعبية للسوق الدولية وكان دور صناعة الحديد والصلب لا يقتصر على صناعة الصلب فقط بل يؤدي إلى تشجيع تنمية الصناعة الميولوجية والميكانيكية التي تساهم في تكوين الرأسمال ولكي تكون لصناعة الحديد والصلب آثار إيجابية ينبغي أن تكون إستراتيجية التنمية قائمة على الرقي فتضمنها الصناعات القاعدية التي تشجع على تطوير القطاعات المستهلكة للصلب⁽¹⁾.

وإهتم بومدين بالصناعات المصنعة وإقامة مجتمع إقتصادي وإنشاء ما يسمى بالإنسان الجزائري الجديد⁽²⁾ فالثورة الصناعية لها أهداف فهي تعتبر أساس التنمية والازدهار والتقدم وإقامة اقتصاد عصري متطور بأكثر الوسائل حداثة.

- إسترجاع الموارد الطبيعية وإستغلالها أحس إستغلال.

- التخلص من التبعية والتحرر الإقتصادي ، وذلك بتوفير التجهيزات الحديثة.

- توفير مناصب شغل لإدراج العمال .

حيث قال بومدين عن التصنيع: «إن التصنيع ليس مهمة سهلة فهو يحتاج تضحية والقضاء على كل مخلفات البعد الإستعماري الإستغلالي والكفاح من أجل التصنيع»⁽³⁾.

فيقول جراف رافيي، « أن الثورة الصناعية تابعتها لأنني كنت أدرس بعض المواد حول الموضوع في جامعة الجزائر في ذلك الوقت فبومدين يرى أنه لا يمكن أن تتحقق التنمية في بلد ويكون مستقلا إذا لم تكن لديه قاعدة صناعية قوية⁽⁴⁾ ». .

(1) - جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978،

تر:الصادق سعدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د. ت، ص ص 49، 88.

(2) - رايح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، المرجع السابق، ص 218.

(3) - محمد العيد مطمر، هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، المرجع السابق، ص ص 75، 76.

(4) - شهادة جراف رافيي، هواري بومدين نائر يبني دولة الجزائر، الجزيرة الوثائقية، ج.1.

المخططات التنموية الكبرى :

عمل بومدين على بناء اقتصاد وطني قوي وفقا للمخططات التنموية وكل المخططات أعطت الأولوية للصناعة، التي اعتبرها أساس تنمية البلاد (1).

المخطط الثلاثي 1967-1969 : جاء من أجل تشييد اقتصاد وطني حديث وتطوير التقنيات فتم تخصيص 4% من الإستثمارات للصناعات الأساسية لبناء قاعدة صناعية متينة وتوفير وظائف التي فاقت 80% بلغت 173.000 منصب عمل (2).

وفي 28 أكتوبر 1968 تم تدشين أنبوب الغاز بين حاسي الرمل وسكيكدة (3)، وفي مارس 1968 تم تأميم شركات توزيع الغاز، وفي أوت أمتت 13 شركة صناعية فرنسية أما في جوان 1969 تم تأميم 14 فرعا لشركات أجنبية (4). وتم تأميم الشركات الموزعة للنفط وفي 1966-1967-1968 أمتت شركة كراجيله وشركات توزيع المنتجات البترولية منها أسوموبيل منها شركة جيتي أويل (5).

المخطط الرباعي الأول 1970-1973 : جاء لمواجهة البطالة والتخلف إستهدفت إستثمار 28 مليون دينار جزائري، وكانت صناعة المحروقات ومناجم الحديد والكهرباء تحتل الصدارة 63.75% وكانت 45% مخصصة للقطاع الصناعي خاصة الصناعات الميكانيكية والكهربائية (6).

(1) - عبد العالي دبله، المرجع السابق، ص 73 .

(2) - محمد بالرابح، المرجع السابق، ص ص 59، 60.

(3) - وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين 19 جوان 1965-19 جوان 1970، ج2، المصدر السابق، ص 345 .

(4) - عبد العالي دبله، المرجع السابق، ص 89.

(5) - بول بالطا، المصدر السابق، ص 93.

(6) - محمد بالرابح، المرجع السابق، ص 61.

الفصل الثانياستراتيجية هواري بومدين في بناء اقتصاد الجزائر 1965-1978

حيث شرع بومدين في بناء دولة لا تزول بزوال الرجال وبنى العديد من المصانع والمركبات منها :مصنع الأسمدة والفوسفور في عنابة ،ومصنع الجرارات بقسنطينة ،ومركب الحافلات الصناعية ومصانع البترول بأرزيو وسكيكدة⁽¹⁾.

وقال بومدين عن المركبات :«لا يمكن أن ننتقد وجود مركب الحجار أو مركب أرزيو ومركب سكيكدة ويستطيع الأعداء أن يزعموا بأن الثورة الجزائرية لم تنجح ولكنهم لا يستطيعوا إنكار هذه المركبات العملاقة في غرب الجزائر وشرقها ومئات المعامل فتحولت الجزائر في ظرف سنوات قليلة إلى ورشة عمل كبيرة»⁽²⁾.

فقام بومدين يوم 24 فيفري 1971 بتأميم المناجم وقرر: تأميم 51% من أسهم الشركات البترولية الفرنسية وتأميم الغاز الطبيعي الموجود في الصحراء بنسبة 100%،و تأميم النقل البري لكل الأنابيب البترولية، وفي 17 جويلية 1970 تم وضع الحجر الأول للمركب الميكانيكي بقسنطينة وهو مركب ضخم⁽³⁾.

المخطط الرباعي الثاني 1974-1977: خصص لهذا المخطط 109 من مجمل الإستثمارات أي 12.005 مليون دج على 110.217 مليون دج وفي هذا المخطط تم توفير مناصب شغل وتم تخصيص 43% للصناعات المعدنية الحديدية⁽⁴⁾.

وكان ثلث إنتاج صناعة الإنشاءات المعدنية مخصص لإقامة مركب الحجار، فهذه الصناعة ستصل إلى الإنتاج المعدني السنوي عام 1975 إلى 180000 طن ويتجاوز 200000 طن في عام 1980 وتعمل على إسترجاع ثرواتنا الطبيعية وتوزعها للمواطنين الجزائريين ليستفيدوا منها⁽⁵⁾.

(1) - سليمة كبير ،المرجع السابق، ص26.

(2) - عمار بومايدة ،المرجع السابق، ص148.

(3) - وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين 2جويلية 1970-1ماي 1972، ج4،المصدر السابق، ص 201،33.

(4) - محمد بالرباح،المرجع السابق، ص 62.

(5) - عمار بومايدة، المرجع السابق، ص 151.

نتائج الثورة الصناعية:

لم تمر سنة 1975 حتى أصبح للجزائر 49 شركة وطنية في الميدان الصناعي و 19 شركة للخدمات وأصبح القطاع يوظف 225.000 عاملا ،أما في المخطط الثلاثي كان نصيب الصناعة 48.7% ونسبة المحروقات 5.4 مليار دج من أصل 9.6 مليار دج، أما المخطط الرباعي الأول فكان يقدر بنسبة 44.7% والمخطط الرباعي الثاني بنسبة 43.6%(1) فكانت فترة الثورة الصناعية من أجل تحسين وإصلاح الاقتصاد الجزائري وخلق تكامل زراعي صناعي (2).

فكانت الإستثمارات لمجموع العناصر الاقتصادية في المخطط الرباعي تقدر قيمتها بأكثر من 28 مليار موزعة على جميع القطاعات الإقتصادية(3).

وأجاب الرئيس بومدين في سؤال عن الاستقلال الإقتصادي واسترجاع الثروات الوطنية إنه بفضل إسترجاع ثرواتنا إستطعنا اليوم أن نضع برنامجا واسعا للتنمية هو طريق الإنجاز، ونحن اليوم بصدد إعداد برنامج سنشرع في تطبيقه إبتداء من السنة القادمة (4).

ومنه نستنتج أن بومدين أعطى أهمية للصناعة وخاصة الثقيلة من أجل تكوين قاعدة صناعية قوية و أنشأ عدة شركات وخصص لها مبالغ مالية وخاصة على إثر المخططات التنموية.

(1) - عبد العالي دبله، المرجع السابق، ص 89.

(2) - بن عنتر عبد الرحمن، «مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية» ، مجلة العلوم الإنسانية، ع2، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2002، ص 111.

(3) - عزيزو نيدانجي، للجميع المخطط الرباعي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، مطبعة بن بولعيد، د.ت، ص 16.

(4) - الإدارة المركزية للمحافظة السياسية، النص الكامل للحديث الذي أدلى به الرئيس بومدين للإذاعة والتلفزة الإيطالية في 15 أفريل 1973، مطبعة المحافظة السياسية، ص 4.

التسيير الإشتراكي للمؤسسات:

في 11 نوفمبر 1971 ألقى بومدين خطابه وكان التنظيم الإشتراكي للمؤسسات حيث بدأ بتأسيس المجالس العمالية التي تجعل من العامل مسؤولاً، وذلك بإشراك العمال وإعطاء رأيهم في تنظيم المؤسسة وأن للعمال الحق والحرية في التسيير والمراقبة⁽¹⁾.

فأدبيات التسيير الإشتراكي تؤكد أن العامل في إطار العلاقات الاجتماعية التي جاء بها التسيير هو مسير ومنتج، وقد تم إنشاء عدة هياكل ليتسنى للعامل القيام بدوره وهو مجلس المديرية يحضره ممثلون عن مجلس العمال الذي يتكون من 5 لجان⁽²⁾.

باعتبار أن هذا المجلس هو الجهاز المحوري والأساسي في عملية التسيير وإتخاذ القرارات تبعا للتسيير الإشتراكي للمؤسسات فهذا الأخير يمنع الصراعات بين مختلف الأطراف⁽³⁾.

فمن ميثاق التسيير الإشتراكي: «فالمؤسسة الإشتراكية لا يكون فيها إستغلال لمجهودات العمال وتحضير للطبقة المستغلة فالعامل يجب أن يعتبر المؤسسة ملكه الخاص ويستثمر هذا الملك ليساهم في تحديث المجتمع»⁽⁴⁾.

وينتخب هذا المجلس لمدة 3 سنوات يعطي رأيه في المشاريع المنتجة والتنمية باعتبار أن للعمال حقوق وواجبات⁽⁵⁾، فمن حقوقهم بالمؤسسة الإشتراكية الأجرة التي

(1) - وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين 2 جويلية 1970-1 ماي 1972، ج4، المصدر السابق، ص ص 365، 367.

(2) - عمار بن يونس، «اليهود معتبرة لتدعيم الثورة الزراعية وتحقيق أهدافها الاقتصادية الاجتماعية»، مجلة المجاهد، ع 1058، 14 نوفمبر 1980، الجزائر، ص ص 14، 15.

(3) - سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص ص 343، 345.

(4) - وزارة الإعلام والثقافة، عشر سنوات من الإنجاز 19 جوان 1965-19 جوان 1975، الجزائر، 1976، ص 161.

(5) - زغودو علي، المؤسسات الإشتراكية ذات الطابع الإقتصادي في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، ص ص 183-193.

الفصل الثاني استراتيجية هوارى بومدين في بناء اقتصاد الجزائر 1965-1978

يتحصل عليها وحقه في الخدمات والحماية الاجتماعية وعليه واجبات على أساس الإنتاج فهم ملزمون برفع مستوى الإنتاج وواجباته على أساس التسيير⁽¹⁾.

فبعد مضي 7 سنوات على صدور قانون التسيير الإشتراكي للمؤسسات في إطار التنظيم للمؤسسة، تم إدخال نظام التسيير الإشتراكي في أكثر من 60 مؤسسة إقتصادية تضم أكثر من 700 وحدة تحتوي على حوالي 300 ألف عامل فصار التسيير الإشتراكي للمؤسسات ضروريا يجب تدعيمه⁽²⁾.

المبحث الثالث: السياسة المالية والتجارية:

أ- **السياسة المالية:** كانت الجزائر تعاني من أزمة مالية بحكم حداثة الاستقلال فعملت على الإستعانة بجل المشاكل في البلاد بالمديونية من البنوك العالمية لوضع حد للأزمة الاقتصادية⁽³⁾.

وتم تأسيس القرض الشعبي الجزائري في 14 ماي 1966، الذي يمنح القروض للقطاع الحرفي والتعاونيات غير فلاحية⁽⁴⁾ وإنشاء البنك الخارجي الجزائري BEA، فهو بنك تحويل التجارة ويساهم في تأمين القرض المتعلق بالمؤسسات الاشتراكية ومهمته هو تمويل التجهيز بالعتاد⁽⁵⁾.

حيث جاء الإصلاح المالي 1971 في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973 لتحقيق الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات فهذه الإجراءات تهدف إلى ضرورة ضمان المساهمة لكل موارد الدولة لتمويل الإستثمارات⁽⁶⁾، حيث كانت المؤسسات قبل سنة

(1) - نفسه ، ص ص 400-409.

(2) - الجيش الشعبي الوطني، الوفاء والخلود لرائد ثورتنا "مجهودات مكثفة لحماية الثورة الاشتراكية"، مجلة الجيش، ع 179، المرجع السابق، ص 36.

(3) - سليمان بوشنون، الأزمة الجزائرية جذورها وأبعادها، دار هومه، الجزائر، 2012، ص 53.

(4) - الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص 189.

(5) - زغودو علي، المرجع السابق، ص 420.

(6) - بلعزوز بن علي، المرجع السابق، ص ص 174، 175.

الفصل الثاني.....استراتيجية هواري بومدين في بناء اقتصاد الجزائر 1965-1978

1970 تودع أموالها في الخزينة العامة ، وجاءت المادة 18 من قانون المالية سنة 1970 فيما بعد فألزمت المؤسسات الإشتراكية بأن توجد حساباتها الموزعة بين البنوك في بنك واحد لسهولة عملية رقابة المؤسسة، والمادة 18 من قانون المالية لسنة 1970 ألزمت المؤسسات الإشتراكية بأن توجد حساباتها في بنك من البنوك المذكورة سابقا لتسهيل عملية الرقابة على أموال المؤسسة، ومهام البنوك والمؤسسة معا فالبنك والمؤسسة يعملان في سياق الخطة الوطنية يجب كل منهما إتباعها⁽¹⁾، وذلك لخروج الجزائر من التبعية المالية والعمل على التحكم وحسن تسيير أموالها وتوظيفها في المجالات المختلفة لتطور البلاد.

ب- السياسة التجارية:

الداخلية : حسب الميثاق الوطني 1976 اهتمت الجزائر بالسياسة التجارية وذلك لضمان ميزان تجاري يتوازن وزيادة قيمة الموارد المصدرة وتنويعها بفضل التصنيع وتحديث الزراعة اللذان يؤديان إلى تحسين الإنتاج الوطني ومنه التنوع في الصادرات الوطنية⁽²⁾.

ظهرت أزمة حقيقية للصادرات وأصاب سوق المنتوجات 1965، حيث بلغت الكميات المجمعة للخمر غير المببعة 16 مليون طن سنة 1967 و 22 مليون طن سنة 1968، ونتج عن هذا انهيار الطاقات المالية لمزارع الكروم للمناطق أكثر غنى وتم التخلي عن اليد العاملة وكانت من الفئة أكثر خبرة قرابة 23000 عاملا بين 1965-1968 فإصلاح النظام التجاري الذي حصل 1974، أحدث اضطرابا في تنظيم الأسواق الفلاحية التي تأثرت بإضرابات في عمليات التسليم ومن النتائج البارزة لهذا الإضراب من طرف المستثمرين الفلاحين على أسواق الفواكه والخضر وانخفاض العرض الفلاحي ونقص المواد الغذائية نذكر ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية⁽³⁾.

(1) - زغودو علي، المرجع السابق، ص ص 419-421.

(2) - جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص ص 183، 184.

(3) - عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002) ، مجلة إنسانيات،

المرجع السابق، ص ص 81، 101.

الفصل الثاني استراتيجية هواري بومدين في بناء اقتصاد الجزائر 1965-1978

الخارجية: حسب الميثاق الوطني 1976 فإن من شروط تحقيق الاشتراكية هو تأمين التجارة الخارجية وتجارة الجملة، فسيطرت الدولة على هاتين التجارتين ضرورة لتأمين القطاع الإنتاجي وتحقيق الاشتراكية وحماية الإنتاج الوطني حيث أن إنجاز عمليات الاستيراد عن طريق مؤسسات الدولة يعطيها قوة تدعم عمليات التصدير ويجب القيام بتجهيزات لتكون الجزائر بلد متطور مثل إنشاء أسطول بحري وزيادة حجم التجارة الخارجية⁽¹⁾، وتحسين نظام التوزيع والتخزين، والعمل على زيادة حجم الصادرات وذلك بعد ضماننا للاحتياجات الداخلية أما فيما يتعلق بالواردات فيجب البحث عن أحسن المصادر نوعا سعرا وانتظاما⁽²⁾.

وهذا من أجل النهوض بتجارتها والزيادة في إنتاجها وخاصة صادراتها والتي لطالما عانت من الضعف نتيجة الاستغلال الأجنبي حيث كان عجز في الميزان التجاري نظرا للاستعمار حيث كانت صادرات الجزائر تقوم على منتجات زراعية، ومنذ 1967 أصبح الميزان التجاري لصالح الجزائر لتصديرها النفط فبعد أن كانت فرنسا تسيطر على 80% من تجارة الجزائر الخارجية صارت تشمل 70% من صادراتها و 50% من الواردات⁽³⁾.

فعملت الجزائر على تحقيق زيادة البيع للخارج وجلب أسواق جديدة وإستهلاك مواردنا المحلية أولا حتى تتمكن من التوفير، فخلال المخطط الرباعي عملت الجزائر على إستيراد الموارد الضرورية و أدوات التجهيز والآلات المتوافقة مع رغبة الجزائر في إنشاء صناعة جزائرية وهذا ما أكده الرئيس هواري بومدين في مختلف خطبه (1970-1973) إضافة إلى العمل على فتح أسواق متنوعة خلال السنوات الأولى من المخطط بالاعتماد خاصة على مواد الوقود وبعض المعادن⁽⁴⁾.

(1) - جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص ص 169-200.

(2) - نفسه، ص ص 260-263.

(3) - محمد العيد مطمر، الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع (هواري بومدين نموذجا)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، المرجع السابق، ص 310.

(4) - عزيز نيدانجي، المرجع السابق، ص 38.

الختامة

الخاتمة:

عملت الجزائر على تجاوز الوضع المزري الذي عانت منه عشية الإستقلال، فكان ذلك بدءا من اتفاقيات إيفيان ومؤتمر طرابلس اللذان تضمنتا تجاوز كل الصعوبات والنهوض بالجزائر وتنمية كل القطاعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من أجل بناء اقتصاد قوي في ظل النظام الاشتراكي.

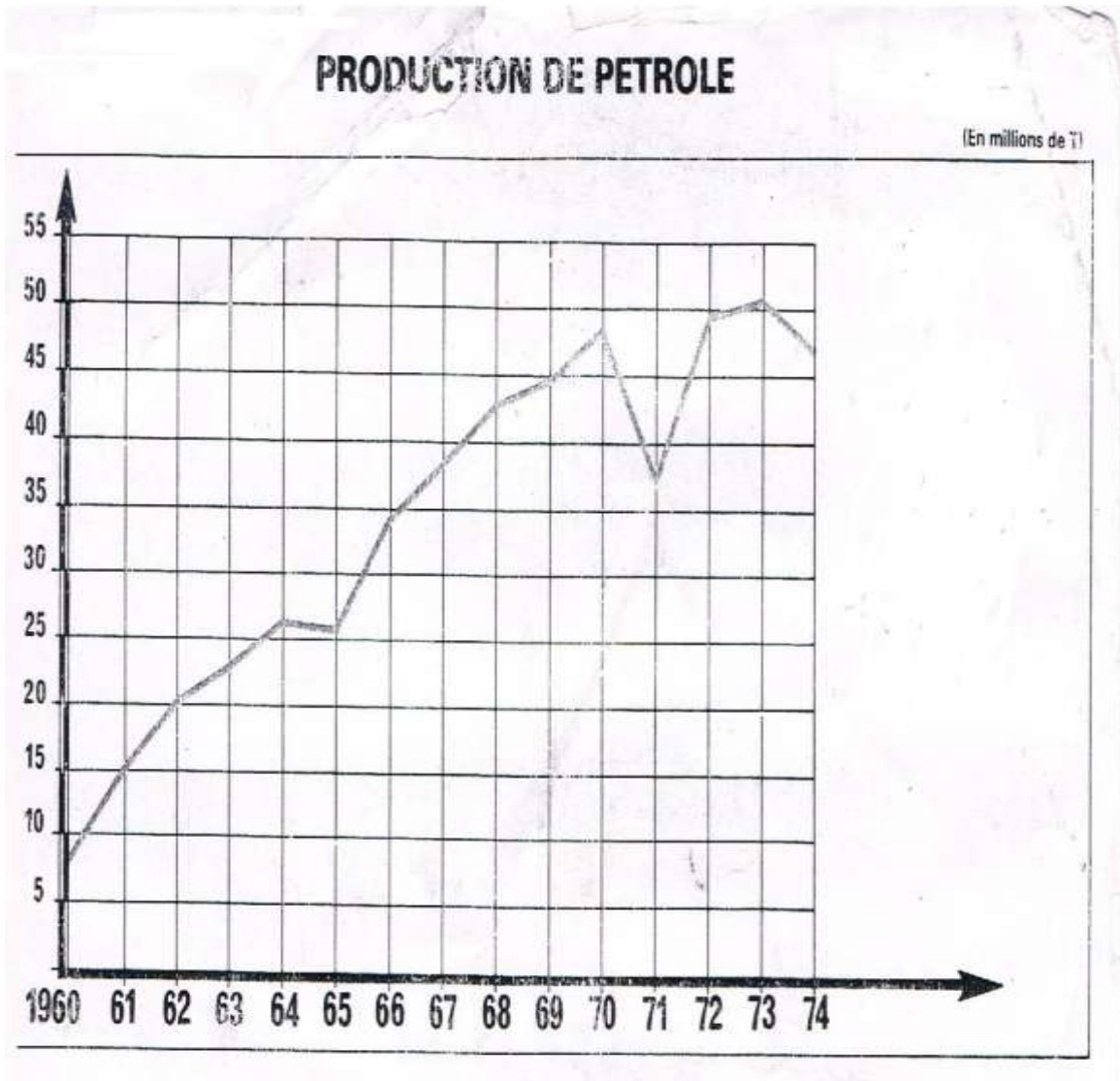
فتعتبر فترة أحمد بن بلة فترة عويصة نظرا لخروج المستعمر وترك الشعب الجزائري يواجه تلك المشاكل، بالإضافة إلى تهديداتهم بالعودة لأملاكهم على حسب قولهم، حيث كانت إشتراكية بن بلة تقوم على مبدئين أساسيين هما التسيير الذاتي للمؤسسات الزراعية والصناعية، ومبدأ تأميم الملكيات فقام بحملة حرث واسعة، والحصول على العتاد (الجرارات) بمساعدة الدول الخارجية إلا أنه أزيح من الحكم إثر عملية الانقلاب التي أسماها هواري بومدين "التصحيح الثوري" في 19 جوان 1965 و الذي بنى إستراتيجيته ضمن ثلاث ثورات : الثورة الزراعية ، الثورة الصناعية والثورة الثقافية من أجل تنمية الريف ورفع مستوى الفلاحين وكانت أهم انجازاته تشجيع المخططات التنموية الثلاث وإقامة السد الأخضر وإقامة القرى الاشتراكية وتركيزه على سياسة التوازن الجهوي فكان رجلا متشفا ضد كل تبذير حتى وفاته في 27 ديسمبر 1978.

ومن خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

- كان اقتصاد الجزائر غداة الاستقلال اقتصادا هشاً.
- لم تكن فترة أحمد بن بلة بالمستوى المطلوب حيث قلت فيها الإنجازات ذلك ربما لقصر فترة حكمه 1962-1965 بالإضافة إلى حداثة الاستقلال و الأزمات السياسية وعلى رأسها الأزمة مع المغرب الأقصى .
- الرئيس أحمد بن بلة لم يعط إهتماما للصناعة بالمستوى المقبول فقد كان يقوم ببناء إشتراكيته إنطلاقا من إمكانيات الفلاحين.

- كانت سياسة بومدين تتجه نحو ترقية الفلاح باعتباره أول من تحمل عبء الثورة التحريرية من جوع وتعذيب وتكيل في عهد الاستعمار.
- عمل بومدين على تنمية اقتصاد البلاد بالاعتماد على استصلاح الأراضي وبناء مصانع وتنشيط التجارة الخارجية في إطار الرؤية الاشتراكية.
- وجدت سياسة هواري بومدين معارضة من طرف البعض خاصة مبدأ الثورة الزراعية بحجة أن هناك شروطا لم تتوفر بعد خاصة فيما يتعلق بالملاك الذين انتزعت أراضيهم أو تحديد الملكيات فاعتبروها خطأ فادح.
- حرص بومدين على إقامة علاقاته مع الدول الخارجية بغية التعاون الاقتصادي ،كما سار في عملية إنجاح سياسة البنوك الجزائرية و جعلها تعمل على تمويل الاستثمار الجزائري و لفائدة المواطن الجزائري.
- رغم التطور الذي حققته هذه الثورات إلا أنها لم تصل إلى الهدف المطلوب ولم تحقق تقدما وتطورا كبيرا بمستوى تطلعات الجماهير الشعبية الجزائرية.
- ولكن بالرغم من الإنجازات التي كانت في فترة أحمد بن بلة 1962-1965 القصيرة والانتقادات الموجهة لهواري بومدين حول سياسته المنتهجة إلا أن كلاهما كانت له إستراتيجية في إعادة إحياء وبناء اقتصاد جزائري في إطار تحقيق هدف الاشتراكية والقضاء على كل مخلفات الاستعمار خاصة وأن الظروف كانت غير مواتية وصعبة آنذاك وكلاهما سعى جاهدا لتحدي الظروف المحيطة بما يخدم المجتمع الجزائري والأهداف الوطنية.

الملاحق

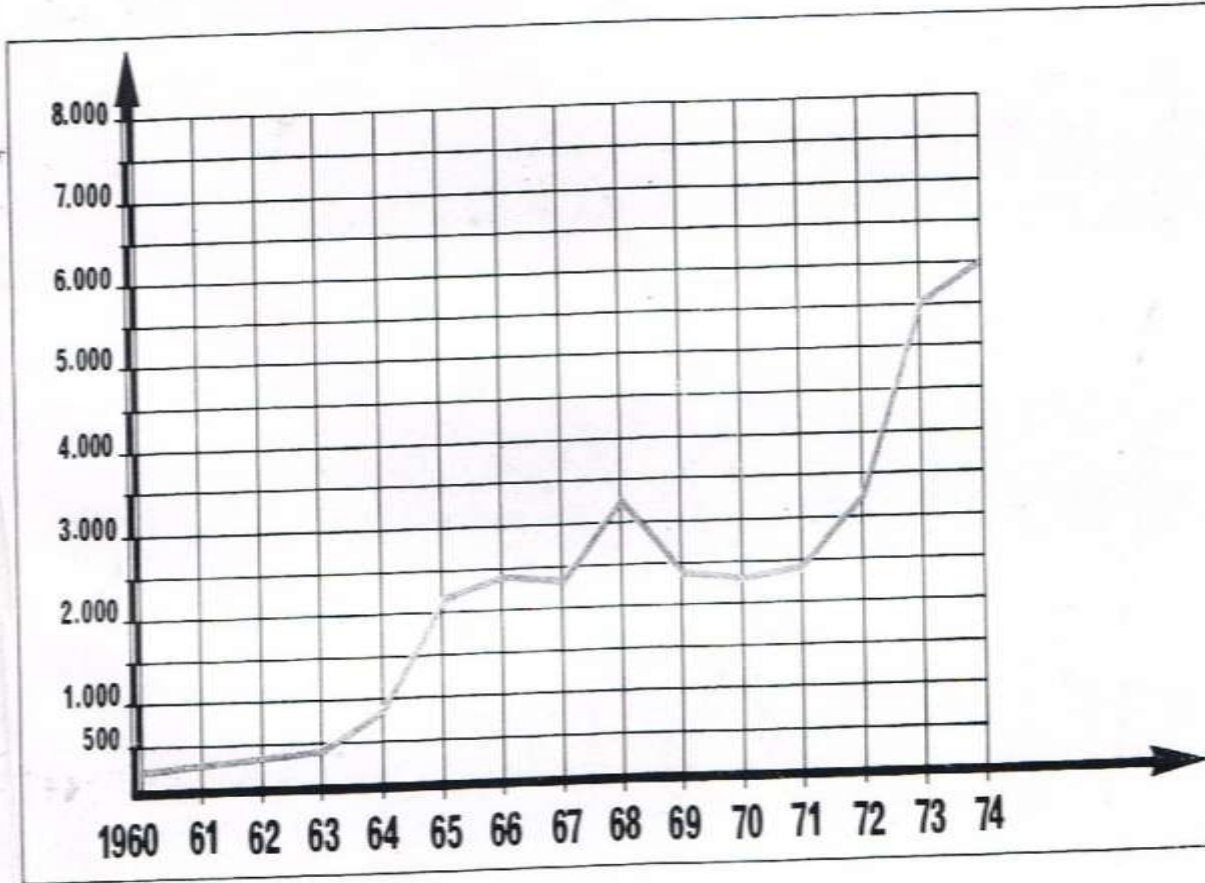


Dix années de réalisations 19 juin 1965-19 juin 1975 P69.

الملحق رقم (02): انتاج الغاز الطبيعي

PRODUCTION DE GAZ NATUREL

(En millic)



Dix années de réalisations 19 juin 1965-19 juin 1975 P68.

الملحق رقم (03): الخطوط الرئيسية لخطاب ألقاه الرئيس بومدين وهي بخط يده وكان يضعها أمامه أثناء الخطاب.

		سنة ١٩٦١
	الانتخابات البلدية	(١)
١٩٦٢	١٩٦٢	معركة البترول
١٤٥ م.د	٣٤٠ م.د	
٢٩٥ م.د	٥٥٥ م.د	
	<u>Communisation</u>	(٢)
	الثورة الزراعية	(٣)
	قانون المؤسسات الاشتراكية	(٤)
	اصلاح التعليم الجامعي والناوحي	(٥)
	تنصيب الجمارك التنفيذية للدوليات	(٦)
	تطبيق قانون المنع العائلي في الميادين الفلاحية	(٧)
	توفير الكروم للتخلص من التبعية والضعف الخارجية	(٨)
	السنة الثانية من الخطة (التطبيق ببريطانيا)	(٩)
	المانحة على ماليتها البك (٨٥,٥٥٥,٥٥٥)	(١٠)

المصدر : محي الدين عميمور، المصدر السابق، ص 506.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر

أ. باللغة العربية:

• الوثائق:

1. جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، المعهد الوطني التربوي، الجزائر، 1976.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الثورة الزراعية نصوص أساسية، الطباعة الشعبية للجيش، 1975.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، ع26، المطبعة الرسمية الجزائرية، 25 أوت 1964.
4. وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين 19 جوان 1965-19 جوان 1970، ج2، إدارة الوثائق و المنشورات، قسنطينة، 1970.
5. وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين 2 جويلية 1970-1 ماي 1972، ج4، طبع جريدة الشعب، الجزائر، 1972.
6. وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين 2 جويلية 1973-3 ديسمبر 1974، ج5، المطبعة الكبيرة النصر، قسنطينة، د.ت..
7. وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين 1 جانفي 1976-18 ديسمبر 1976، ج7، مطبعة الشركة الوطنية، الجزائر، 1977.
8. وزارة الإعلام والثقافة، الثورة الزراعية القرى الاشتراكية، ورشات الفنون الطباعية، إسبانيا، 1976.
9. وزارة الإعلام والثقافة، عشر سنوات من الإنجاز 19 جوان 1965-19 جوان 1975، الجزائر، 1976.

• الكتب:

1. بهلول حسن، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.
2. بوريل يول، ثورات النمو الثلاث، تر: أديب العاقل، مراجعة، أنطوان حمصي، منشورات وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، د.ت.
3. بوضياف محمد، الجزائر إلى أين؟ تر: محمد بن زغبية ويحي الزغودي، مراجعة، جمال الدين صالح، مطبعة النخلة، الجزائر، 1992.
4. بول بالطا كلودين ريللو، إستراتيجية بومدين تع: أحمد خليل وفؤاد شاهين، ط1، د.ب، 1979.
5. الخولي لطفي، عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، د.ت.
6. ستورا بنجامين، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، تر: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012.
7. عميمور محي الدين، أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى، ط4، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
8. لعويسات جمال الدين، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978، تر: الصديق سعدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.
9. المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001.
10. مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، دار الآداب، بيروت، د.ت.
11. منصور أحمد، الرئيس أحمد بن بيلا يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.

12. النص الكامل للحديث الذي أدلى به الرئيس بومدين للإذاعة والتلفزة الإيطالية في 15 أبريل 1973، مطبعة المحافظة السياسية.

ب. باللغة الفرنسية:

• الوثائق:

1. *république algérienne démocratique et populaire, coopération et révolution agraire commission national de la révolution agraire, imprimé el-baath.*
2. *discours du président Boumediene 2 juillet 1973-3decembre 1974, Tome v, édité par le ministère de l'information et de la culture ,Grande impremerie ANASR,1975.*
3. *Dix annees de réalisations 19 juin 1965-19 juin 1975,ministère de l'information et de la culture ,Alger ,1976.*
4. *discours du président Boumediene 26 janvier 1976-18 décembre 1976, Tome VII, édité par le ministère de l'information et de la culture, imprimé par S.N.E.CH-Chaab,alger,1978.*

• الكتب:

1. *Mohamed Elyes Mesli, les vicissitudes de l'agriculture Algérienne de l'autocestion a la restitution des terres de 1990, Dahlab, alger.*

ثانيا : المراجع:

أ. باللغة العربية:

1. بالرابح محمد، آفاق التنمية في الجزائر، مخبر تطبيقات علم النفس وعلوم التربية من أجل التنمية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة وهران، 2007.
2. بديدة لزهري، رجال من ذاكرة الجزائر، ج2، منشورات الرياحين، الجزائر، د.ت.
3. براهيم عبد الحميد، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.
4. بن أشنهو عبد اللطيف، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

5. بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
6. بوشنون سليمان ، الأزمة الجزائرية جذورها وأبعادها، دار هومه ،الجزائر، 2012.
7. بوصفصاف عبد الكريم وآخرون، مشروع المجتمع في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، ج2، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة قسنطينة، 2008.
8. بومايدة عمار ، بومدين والآخرون ما قاله وأثبتته الأيام، تق:عبد الحميد مهري، دار المعرفة، الجزائر، 2008.
9. خليفي عبد القادر، سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته، د.ت.
10. الخوند مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية (القارات - المناطق - الدول - البلدان - المدن - معالم - وثائق، موضوعات - زعماء) ،دار الراتب الجامعية، لبنان، 2004.
11. دبله عبد العالي، الدولة الجزائرية الحديثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ، د.ت.
12. راشد إسماعيل أحمد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر، (تونس، مغرب، الجزائر، موريطانيا، ليبيا)، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.
13. الرياشي سليمان وآخرون، الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية والاجتماعية والإقتصادية والثقافية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ، 1996.
14. زغدود علي ،المؤسسات الإشتراكية ذات الطابع الإقتصادي في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1982.
15. طلاس مصطفى ،الثورة الجزائرية، ط1، دار الشورى،بيروت، 1982.
16. القزويني شاكور، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
17. كبير سليمة ،الرئيس هواري بومدين زعيم معارك التحرير والتعمير، المكتبة الخضراء للطباعة و النشر، الجزائر، د.ت.
18. لطرش طاهر، تقنيات البنوك (دراسة في إستخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

19. لعمامرة سعد بن بشير ،هوارى بومدين الرئيس القائد 1932-1978، ط1، قصر الكتاب الجزائر 1997.
20. لونيبي رابح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج2، دار المعرفة، الجزائر ، 2010.
21. لونيبي رابح، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2011.
22. مصالي رشيد، هوارى بومدين الرجل اللغز، تر:فاطمة الزهراء قشي ومحمد الأخضر الصبيحي، الجزائر، د.ت.
23. مطمرالعيد محمد ،هوارى بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى،الجزائر،2003.
24. نيداد نجي عزيزوز، للجميع المخطط الرباعي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، طبعة بن بولعيد ، الجزائر ، د ت .
25. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الغرقة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر 1962-2009، د.ت. ب. بالفرنسية:

1. République Algérienne démocratique Algérienne et populaire, *le renouveau agricole et rural en marche revue et perspectives*, imprimerie officielle les verges, www.minagri.dz ,alger ,2012.

ثالثا : الدوريات:

1. ابن التركي، "الثورة الزراعية وتطبيقاتها في الأرياف"، مجلة 1 نوفمبر، ع 23، مطبعة بن بولعيد، الجزائر، 1977.
2. أبو الرؤوف، "الثورة الزراعية محور هام في التنمية الوطنية"، مجلة 1 نوفمبر، ع 16، مطبعة بن بولعيد، الجزائر، 1976.
3. بغداد كربالي، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، ع 8، جامعة وهران، جانفي 2005.
4. بن يونس عمار، "اليهود معتبرة لتدعيم الثورة الزراعية وتحقيق أهدافها الاقتصادية والإجتماعية"، مجلة المجاهد، ع 1058، 14 نوفمبر 1980، الجزائر، 14 نوفمبر 1980.

5. بوضياف محمد ، " الثقافة السياسية في الجزائر 1962-1988" ، مجلة العلوم الإنسانية، ع11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2007.
 6. الجيش الشعبي الوطني، رفض الأمر الواقع، "لقاء الرئيس بالطلبة المتطوعين"، مجلة الجيش، ع116، نوفمبر، 1973
 7. سرايدي مصطفى ، " محمد بوخروبة: بومدين الطفل والشاب أو بومدين كما عرفناه الرئيس هواري بومدين التربية والتعليم"، 30 جوان 2004.
 8. صالح محمد الطاهر ، "الثورة الزراعية الحلم الحقيقي"، مجلة 1 نوفمبر، ع7، مطبعة بن بولعيد، الجزائر، 1974.
 9. عبد الرحمن بن عنتر: " مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية"، مجلة العلوم الإنسانية، ع2، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2002.
 10. عبد العزيز محمد ، " الإسلام والثورة الزراعية"، مجلة الأصالة، مج 2 ، المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر، 2012.
 11. مكي جلول، "تطور ولاية باتنة ما بين 1962-1978"، مجلة الأصالة، ع87-88، مج 24، الجزائر، 2012.
 12. الجيش الشعبي الوطني، الوفاء والخلود لرائد ثورتنا ،"لمحات من حياة المناضل الخالد الرئيس هواري بومدين"، مجلة الجيش، ع179، فيفري 1979.
- رابعا: الرسائل الجامعية:

1. بوضياف محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.
2. جرمولي مليكة، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها (دراسة حالة ولاية البويرة)، رسالة ماجستير مقدمة لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، 2005.

3. زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص المالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

4. مطمر محمد العيد ، الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع (هوارى بومدين نموذجاً)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة ، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علوم الاجتماع، الشعبة إجتماع التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2004-2005.

خامسا: الملتقيات

1. الجزيرة الوثائقية، هوارى بومدين ثائر يبني دولة الجزائر، ج1.

2. محمد بن بوزيان والطاهر زياني، الأورو سياسة سعر الصرف في الجزائر، دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، الملتقى الوطني الأول للاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 21-22 ماي 2002.

الفهارس

الأعلام	الصفحات
-أ-	
آيت أحمد حسين	12
- ب -	
بلعيد عبد السلام	16
بن بلة أحمد	1-2-3-8-10-12-14-18.
بو خروبة الحاج إبراهيم	22
بو خروبة محمد	22
بو مدين هواري	10-22-23-25-26-28-29--35-36-37-38-42
بو هزيمة تونس	22
-د-	
ديغول	7-13
-ر-	
رافبي جراف	25
-س-	
سعيد محمد	22

فهرس البلدان و الأماكن

الصفحات	البلدان و الأماكن
	-أ-
18-12	الإتحاد السوفياتي
.36-15	آرزيو
10	أوربا
	-ب-
10	بلدة مارينا
22	بلدية حساينية
12	بلغاريا
29	البويرة
	-ت-
15-10	تلمسان
29	تيارت
	-ج-
-32-23-20-19-18-17-16-15-12-11-10-8-7-6	الجزائر
.41-39-36-33	
22	جيجل
	-ح-
35	حاسي الرمل
29	الحدود التونسية
29	الحدود المغربية
	-ط-
6	طرابلس
	-ك-
12	الكويت

	-م-
17-12 -10	مصر
	-ي-
12	يوغسلافيا
	-س-
15	سطف
10	سويسرا
	-ف-
.42-19-18-16-10-7	فرنسا
	-ق-
22	قائمة
29	قرية آيدوغ ذوي الحسني
36-22-15-13-7	قسطنطينة
29	قلتا زرقاء

فهرس الموضوعات

1	مقدمة
6	مدخل
الفصل الأول: النظام الإقتصادي في عهد الرئيس أحمد بن بلة 1963-1965	
10	تمهيد.
10	الرئيس أحمد بن بلة والنظام الإشتراكي في عهده.
11	(1) المبحث الأول: القطاع الزراعي.
14	(2) المبحث الثاني: القطاع الصناعي.
16	(3) المبحث الثالث: السياسة المالية والتجارية.
الفصل الثاني : إستراتيجية هواري بومدين في بناء اقتصاد الجزائر 1965-1978	
21	تمهيد:
21	التعريف بومدين والإشتراكية والتخطيط الإشتراكي عنده .
23	(1) المبحث الأول: الثورة الزراعية .
32	(2) المبحث الثاني: الثورة الصناعية.
38	(3) المبحث الثالث: السياسة المالية والتجارية.
42	خاتمة
44	الملاحق
48	قائمة المصادر و المراجع
56	الفهارس